

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم إقتصادية التخصص : تحليل إقتصادي وإستشراف

العنوان :

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر

تحت إشراف الأستاذة :

زرواط فاطيمة الزهرة

مقدمة من طرف الطالب :

مغتات إبراهيم

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة	الصفة
قدال زين الدين	استاذ محاضر	جامعة مستغانم	رئيسا
زرواط فاطيمة الزهرة	استاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
يخلف عبد الله	استاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية : 2017-2018

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطاءك.

إنه لا يسعني في هذه اللحظات إلى أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى روح أمي الغالية وإلى الوالد وكل العائلة الكريمة.

إلى أساتذتي قدوتي في هذه الحياة.

إلى الأصدقاء والزملاء في رحلة طلب العلم

مغفقات إبراهيم

شكر وتقدير

الحمد لله وأشكره على ما علمني ووفقني لإتمام هذا العمل

كما أشكر الأستاذة زرواط فاطيمة الزهرة التي رافقتني بإشرافها
وتصويباتها والشكر موصول إلى كل من ساهم ومد لي يد العون ولو بكلمة
وخاصة إلى الصديق والأخ ناشي سفيان.

مغنتات إبراهيم

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر والتقدير
V - I	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
أ - د	المقدمة العامة
	الفصل الأول : الإطار النظري للتضخم
6	تمهيد
7	المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية والنظريات الإقتصادية المفسرة لها
7	المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية
8	المطلب الثاني : النظريات المفسرة للسياسة النقدية
8	1- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي
9	2- السياسة النقدية في التحليل الكينزي
10	3- السياسة النقدية في التحليل النقدي
11	المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية وأهدافها
11	المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية
11	الفرع الأول : الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية)
12	1- سعر إعادة الخصم
12	2- عمليات السوق المفتوح
13	3- معدل الإحتياطي القانوني (الإلزامي)
14	الفرع الثاني : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (نوعية)
14	1- سياسة تأطير القرض
14	2- السياسة الإنتقائية للقرض
15	3- الإقناع الأدبي
15	4- سعر الصرف
15	المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية
15	1- الأهداف الأولية
16	2- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

19	3- الأهداف النهائية
21	المبحث الثالث : قنوات إبلاغ السياسة النقدية
21	المطلب الأول : قناة سعر الفائدة
22	المطلب الثاني : قناة سعر الصرف
23	المطلب الثالث : قناة أسعار الأصول
24	المطلب الرابع : قناة الإئتمان
26	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : الإطار النظري للتضخم
28	تمهيد
29	المبحث الأول : ماهية التضخم وأنواعه
30	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التضخم
30	المطلب الثاني : أنواع التضخم
31	1 - التضخم الجامح
31	2 - التضخم المتقلب
31	3 - التضخم المعتدل
32	4 - التضخم المستورد
32	5 - التضخم بالطلب
33	6 - التضخم بالتكاليف (النفقات)
33	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم
33	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية
35	المطلب الثاني : النظرية الكينزية
36	المطلب الثالث : النظرية النقدية المعاصرة
38	المبحث الثالث : أسباب التضخم وأثاره على الإقتصاد
38	المطلب الأول : أسباب التضخم
38	الفرع الأول : إرتفاع الطلب
40	الفرع الثاني : إرتفاع تكاليف الإنتاج
41	الفرع الثالث : الهيكل الإقتصادي
44	المطلب الثاني : أثار التضخم على الإقتصاد
44	أولا : أثاره على الجهاز النقدي الداخلي
44	ثانيا : أثاره في هيكل الإنتاج
45	ثالثا : الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية
45	رابعا : زيادة أسعار الفائدة

45	خامسا : الأثر على إعادة توزيع الدخل
46	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر
48	تمهيد
49	المبحث الأول : تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر وقانون النقد والقرض
49	المطلب الأول : تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر
52	المطلب الثاني : قانون النقد والقرض
54	المبحث الثاني : مؤشرات التضخم والفجوة التضخمية وتطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014
54	المطلب الأول : تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)
55	أولا : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر CPI
59	ثانيا : الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي)
61	المطلب الثاني : قياس الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)
62	أولا : معيار فائض الطلب
64	ثانيا : معامل الإستقرار النقدي
66	المطلب الثالث : تطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014
67	المرحلة الأولى : (1990-2000)
68	المرحلة الثانية : (2001-2014)
70	المبحث الثالث : تقييم فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم خلال الفترة (2000-2013)
70	المطلب الأول : تقييم أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر
70	أولا : الأمر 10-04 والأهداف النهائية السياسة النقدية في الجزائر
72	ثانيا : محاولة التوجه نحو سياسة إستهداف التضخم
73	المطلب الثاني : فعالية أدوات بنك الجزائر في الحد من التضخم
75	خلاصة الفصل الثالث
76	الخاتمة
79	المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الجدول

الصفحة	العنوان	الرقم
56	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014)	1 - III
60	تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014)	2 - III
62	تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الوطني الإجمالي وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014)	3 - III
64	تطور الضغط التضخمي (معامل الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014)	4 - III
67	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	5 - III
68	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	6 - III

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
57	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)	1 - III
61	تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)	2 - III
63	تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الوطني الإجمالي وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)	3 - III
65	تطور الضغط التضخمي (معامل الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014)	4 - III
67	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000)	5 - III
69	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)	6 - III

المقدمة العامة :

تعتبر النقود من اهم الوسائل المستخدمة في التداول و التي ابتكرها الانسان منذ القدم و طور أساليب استخدامها و وظائفها في حياته اليومية و لا سيما عندما تعددت حاجاته و رغباته , و مع تطور المجتمعات البشرية عبر مختلف المراحل التاريخية التي شهدتها , أصبح لهذه النقود مجموعة من القواعد الخاصة و النظم و التشريعات ارتبطت بمجتمعات و بلدان مختلفة لتتماشى مع واقعها الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي , وأمام مظاهر التحولات و التطورات التي شهدها العالم التي أدت الي تبلور النظام الرأسمالي , بدأت مرحلة اقتصاد السوق و تطور نظام اقتصادي يتمتع فيه الأفراد و الشركات بحرية المبادرة و حرية التبادل لتصبح السياسة النقدية للدول دورا هاما في التأثير علي المتغيرات الاقتصادية و الحفاظ علي النمو و الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و مفهوما لتجاوز الأزمات الاقتصادية , و لاشك أن السياسة النقدية تختلف من دولة إلي أخرى , فالسياسة النقدية في الدول المتقدمة تمتاز بمجموعة من الأدوات و الوسائل تتماشى مع حجم المعاملات الاقتصادية مقارنة مع تطوراتها التقنية و المعلوماتية و التي زادت من سرعة التداول لتظهر أساليب حديثة كالتجارة و العمليات المالية الالكترونية, إضافة الي هذا اعتبرت البنوك المركزية ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي حيث تطورت مهمتها من مهمة تنظيم و إدارة عمليات الإصدار النقدي إلي مهمة أساسية للسياسة النقدية للبلد و ذلك بالسعي الي ضمان ظروف النمو الاقتصادي الأمثل و التحكم بالمتغيرات النقدية و استقرارها , حيث تمثلت التوجهات الحديثة للسياسة النقدية إلي استهداف التضخم و الحفاظ علي علي قيمة العملة الداخلية و الخارجية و جعل استقرار الأسعار في المدى الطويل الهدف النهائي الذي يجب تحقيقه.

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و خصوصا بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 و التي كانت كافية لابرز صفات ضعف نظام التخطيط , الجزائر في بداية التسعينات و غيرها من البلدان النامية عرفت مرحلة انتقالية تمثلت في التحول من الاقتصاد الاشتراكي الي الاقتصاد الليبرالي حيث امتازت هذه المرحلة بمجموعة من التغيرات في النظام النقدي الذي يهدف الي تنظيم أداء النظام المصرفي ليتوافق مع قواعد اقتصاد السوق و ذلك بالقيام بمجموعة من الإصلاحات كان أولها سنة 1988 محاولة اصلاح المنظومة المصرفية باصدار القانون المتعلق باصلاح نظام البنك و القرض , ثم اصلاح سنة 1989 و وصولا الي اصلاحات اساسية سنة 1990 وفقا لقانون المتعلقة بالقرض و النقد الذي اعطي الاستقلالية للبنك المركزي واستعادت الدينار لوظائفه التقليدية من خلال توحيد استعمالاته بين المؤسسات العمومية , لكن بالرغم من هذه الاصلاحات عرف الاقتصاد الجزائري عجزا أدى به الي اللجوء الي مؤسسات النقد الدولية حيث تمثلت كمرحلة قامت بها الدولة باصلاحات هيكلية مست القطاع العمومي و فسحت المجال للقطاع الخاص و شجعت الاستثمار الاجنبي كشكل من أشكال التوجه نحو ايجاد سياسة اقتصادية قادرة علي مواجهة التحديات الخارجية و تحقيق الاستقرار و التقدم خصوصا بعد انضمام الجزائر الي منظمة التجارة العالمية و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و بالتالي كان من الضروري تصميم سياسة نقدية قادرة علي تحقيق التوازنات الكلية و مواجهة المتغيرات الاقتصادية كالتضخم و عدم ثبات العام للأسعار في ظل استراتيجيات و مخططات التنمية التي وضعتها الدولة

و بالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية تعطي مفهوما لواقع النظام الاقتصادي و الصورة التي عليها البلد كاستقرار اسعار الصرف و انخفاض أو ارتفاع معدلات التضخم و بناءا علي هذا تندرج اشكالية البحث حول :

ما مدي تأثير السياسة النقدية علي مؤشرات التضخم في الجزائر ؟

ولتبسيط هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية :

- هل يمكن اعتبار السياسة النقدية فعالة في استهداف التضخم علي المدى الطويل ؟
- هل أثرت السياسة النقدية علي معدلات تضخم في ظل برامج الاصلاح و التنمية الاقتصادية في

الجزائر؟

الفرضيات :

- ان استهداف التضخم في الجزائر يعتمد على سياسة نقدية لم تحقق ثبات معدلات التضخم في المدى الطويل .
- تعتمد أدوات السياسة النقدية في الجزائر على أدوات كمية التي تحدد معدلات رقمية للتضخم تستهدف التضخم علي المدى القصير .

أهداف البحث :

تتجلى أهداف البحث التي نصبوا إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في :

- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الإقتصادي حول التضخم والسياسة النقدية.
- أهمية السياسة النقدية والدور الفعال التي تلعبه في عملية التنمية الإقتصادية.
- إبراز أثر وفعالية السياسة النقدية على التضخم في الجزائر.

أهمية البحث :

إن إصلاح السياسة النقدية على الصعيد الوطني أصبح حاجة ضرورية، وهو أنه لا يوجد إقتصاد في الوقت المعاصر يستطيع تحقيق تنمية إقتصادية دون وجود سياسة نقدية مرنة وموازنة ذات كفاءة جيدة تتلاءم مع المتغيرات المحيطية.

وإن نجاح السياسة النقدية المبنية على إستراتيجية إستهداف التضخم في تحقيق معدلات ددت تضخم منخفضة لدى العديد من الدول، قد زاد من أهمية هذه السياسة في دعم الإستقرار الإقتصادي، ومن إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير على الأقل.

أسباب إختيار البحث :

تعود مبرراتي لهذا البحث إلى مجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، ومن بين هذه المبررات مايلي:

- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسيا لدراسات المشاكل الإقتصادية التي تمس الإقتصاد، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الإقتصادية، وبالتالي المساهمة في حل المشاكل التي تعاني منها الجزائر.
- إبراز دور السياسة النقدية في ظل العودة للإستقرار الإقتصادي الكلي.
- تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة النقدية.

المنهج المتبع :

من أجل معالجة الموضوع، إستعملنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالسياسة النقدية والتضخم، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذان الأخيران.

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث : تضارب البيانات الإحصائية الواردة في المصادر الرسمية خلال فترة الدراسة من المصادر الثانوية من تقارير بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، وكذلك الإحصائيات العالمية الصادرة من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

كما إن من بين المعوقات التي واجهتنا في الدراسة هي كون الموضوع موسعا ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه.

الدراسات السابقة :

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة النقدية، سواء منها ما تعلق بحالة الجزائر أو عموما، ويعد بحثنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة، ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر وايس الحصر :

1 - دراسة بركان زهية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (2009-2010) من كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر، والتي تناولت فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم من خلال الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة ؟

وكان الهدف منها هو محاولة الوقوف على أثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية لاسيما في ظل العولمة.

2- دراسة طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 - 2003، رسالة ماجستير من كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير من جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-، بحيث حاول فيها الباحث تحليل فعالية السياسة النقدية التقليدية المطبقة في الجزائر على مستوى الأهداف النهائية ووسائل الإنتقال في مواجهة التضخم خلال الفترة 1994-2003، وكذا البحث عن الشروط اللازمة لتطبيق سياسة إستهداف التضخم في الإقتصاد الجزائري.

تقسيمات البحث ومحتوياته :

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

1 - الفصل الأول : تناولنا في هذا الفصل والذي جاء بعنوان : "الإطار النظري للسياسة النقدية" ماهية تلسياسة النقدية والنظريات الإقتصادية المفسرة لها، أدوات السياسة النقدية وأهدافها، وقنوات إبلاغ السياسة النقدية.

2 - الفصل الثاني : تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان : "الإطار النظري للتضخم" ماهية التضخم وأنواعه، النظريات المفسرة للتضخم، وأبياب التضخم وأثاره على الإقتصاد.

2 - الفصل الثالث : وتناولنا في هذا الفصل والذي جاء بعنوان : "دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر" تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر وقانون النقد والقرض، مؤشرات التضخم والفجوة التضخمية وتطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وإختتمنا تطرقنا لهذا الفصل بتقييم فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم خلال الفترة 2000-2013.

الفصل الأول

تمهيد :

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلًا خصبا لكثير من البحوث والدراسات، وتعرض باستمرار للإضافة والتطور من طرف الإقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الإستقرار الإقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال الأثير في حجم المعروض النقدي والإئتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الإقتصادية السائدة بهدف إمتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الإقتصاد بالسيولة في حالة إنتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءا أساسيا ومهما من أجزاء السياسة الإقتصادية.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل إقتصاد بلد ما بهدف الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على إستقرار قيمة النقد، و مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل إنتقال السياسة النقدية منها الإستهدافات الوسيطة، ولهذا نحاول في هذا الفصل النظري التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية والنظريات الإقتصادية المفسرة لها.

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية وأهدافها.

المبحث الثالث : قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

المبحث الأول :: ماهية السياسة النقدية والنظريات الاقتصادية المفسرة لها

لقد ظهر الإهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة. لذلك أعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية بين الاقتصاديين، فمثلا يعرفها George Parient على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد ومن أجل ضمان إستقرار أسعار الصرف. وحسب تعريف J.P.Patat تعرف السياسة النقدية عموما على أنها ذلك التصرف القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

كما عرفها الاقتصادي G. L Bash على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية.

وعليه يمكن تعريف السياسة النقدية عموما على أنها سياسة البنك المركزي التي تتبلور في تلك التوجهات والإجراءات الهادفة إلى تنظيم كمية النقود (وسائل الدفع) ومراقبة عرض الإئتمان وإستخدامه في الإقتصاد على النحو الذي يحقق الإستقرار الاقتصادي¹.

وكما تعرف أيضا على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد، بمعنى مجموع الفدقواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصد النقدي لإيجاد التوسع والإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.

وكما تعتبر أيضا السياسة النقدية على أنها تلتدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للمصارف التجارية.

¹ يقيق ليلي إسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.

وكما تعرف أيضا بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الإقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.

وتعرف بأنها جميع القرارات والإجراءات التقديرية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها السلطة النقدية بغرض التحكم في ال0انب النقدي للتأثير على المتغيرات الإقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية المرجوة خلال فترة زمنية محددة²

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للسياسة النقدية

1- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي :

يرتبط موقف الإقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار Neil يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الإقتصاد القومي، واسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للإدخار والإكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الإقتصاد إيمانا منها بأن هناك نظاما إقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الإقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات العامة (قانون ساي Say's law) فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الإقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية أو العوامل النقدية أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي أو القطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والإستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فتتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى متغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم متغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فإنه بالإمكان إستنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.لذى إعتبر الكلاسيك السياسة النقدية هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود الواجب توفرها، وهذا ما إستطاعوا الوصول إليه لأن النقود لحد هذه الحقبة من الزمن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الإقتصادية وتتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية

² بمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، مجد خيضر سكرة، 2015-2016.

السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك والنيوكلاسيك فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها³

2- السياسة النقدية في التحليل الكينزي :

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود سنة 1936 والمشهورة بإسم النظرية العامة، حدثا بارزا في تاريخ الإقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الإقتصادي العالمي بأعنف أزمة إقتصادية عرفت تاريخيا الأزمة الكبرى وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة صورة حقيقية في النظامين النقدي والإقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الإقتصاد القومي، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في التغيرات الإقتصادية سواء العمالة والإنتاج والإستهلاك والإدخار والإستثمار وبالتالي يؤثر في الوضع الإقتصادي ككل، وبهذا فإن وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف في فروض نظرية كمثة النقود عند الكلاسيك.⁴

وقد شهدت سنة 1936 ظهور كتاب (النظرية العامة) لكينز، إذ يوجد تشابه كبير بين كتاب النظرية العامة والتطورات الفكرية التي أحدثها " فيكسل " Wicksell ، فقد قيل أن كينز قد قام بنقل ونسخ أفكار فكسل، وأن كل مجد وفخر لكينز ينبغي أن يكون لفكسل، إذ جاء التحليل النقدي لفكسل مناهضا للتحليل النقدي الكلاسيكي عند كل من هيوم وريكاردو وميل و فيشر، من خلال تركيزه على معدل الفائدة والأسعار وعلاقتها بمستوى الأسعار أو قيمة النقود، فضلا عن ذلك فقد حاول أن يتجاوز الفصل في النظرية الإقتصادية، بأن يدمج ما بين النظرية النقدية ونظرية القيمة، أي تحويل الأسعار النسبية إلى أسهم نقدية أو مطلقة عن طريق تطبيق فكري الع ض والطلب على المستوى العام للأسعار، وهذا ما قام عليه التحليل الكينزي.

لقد عد كينز السياسة المالية أكثر فعالية وتأثيرا في حل المشكلات الإقتصادية، إلا أنه أقر للسياسة النقدية تلعب دور المساعد لتلك السياسة ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأن النقود وظيفة أخرى مهمة، غير كونها وسيلة للمبادلة وإنما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدور المحرك في التغيير الإقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والإستخدام، إذ أن الإحتفاظ بالنقود بدلا من إستثمارها جاء نتيجة عنصر الشك والمحاطر بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد، وبما يؤديه إرتفاع سعر

³ عباس كاظم الدعبي ، السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأموال المالية، دارصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص25.

⁴ عباس كاظم الدعبي، نفس المرجع السابق، ص29.

الفائدة من إنكماش في حجم الإستثمار ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال، والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج والإستخدام ويحصل العكس بميل التفضيل النقدي للإنخفاض، وهكذا يعد التفضيل النقدي طبقا للتحليل الكنزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الإقتصادية⁵

3- السياسة النقدية في التحليل النقدي :

مثلما بدأ كينز أفكاره كلاسيكيا لينتهي معارضا وبشدة للقروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكلاسيكي، فإن الأفكار والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الأخرى لإنتقادات عدة من لدن أصحاب (مدرسة شيكاغو) أو المساواة (المدرسة النقودية) والتي يتزعمها الإقتصادي الأيركي (ملتن فريدمان Milton Friedman). ويبنى أصحاب هذه المدرسة آراءهم بالإشارة إلى مدرسة أخرى يطلق عليها (مدرسة المنفعة The Utility School) والتي تفترض أن النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيودا للإنفاق (أي جد أعلى للإنفاق) فهو بمنزلة مقياس للحجم يقابل الدخل في دالة الإستهلاك ويستخدم أصحاب هذه المدرسة تعريفا عريضا للنقود.

فبعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الإقتصادي لمدة عقدين من الزمن تقريبا، أعيدت الحياة إلى هذه النظرية وبالتحديد سنة 1956 علي يد الإقتصادي المعروف (فريدمان)، إذ إنصب إهتمامه على دور النقود والسياسة النقدية في الإقتصاد وشدد أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية، وعلى أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الإقتصادية بوصفها خير تعبير عن دور كمية النقود، وفي الوقت نفسه تعد همزة وصل بين السياسة النقدية ومقدار الإنفاق الكلي في الإقتصاد.⁶

وطبقا لفريدمان و شوارتز فإن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية سيؤدي إلى إرتفاع أسعار الأوراق المالية وإنخفاض العائد، مما يغير معه ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد حملة الأصول فالأفراد سوف يملكون المزيد من النقود مقابل ملكية قليلة من الأوراق المالية وبما أن الأفراد لا يرغبون بالإحتفاظ بالأرصدة النقدية فإنهم سيحاولون إعادة ترتيب محفظة الأوراق المالية من أجل تخفيض حيازتهم النقدية، وهذا يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة، وبالتالي سيقوم هذا الشراء إلى تزايد أسعار السندات وإنخفاض العائد عليها، الأمر الذي يزداد فيه الطلب على الأصول الأخرى بما فيه الأسهم و الأصول العينة، العقارات، الأرض ومع زيادة هذه الأصول فإن أسعارها سوف تزداد ولهذه الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة بإرتفاع الأسعار وتنشيط إنتاج هذه الأصول والذي يزداد معه اطلب على الموارد

⁵ عباس كاظم الدعبي، نفس المرجع السابق، ص30.

⁶ عباس كاظم الدعبي، نفس المرجع السابق، ص38.

المستخدمة في إنتاجها، وهما يعني أن زيادة عرض النقود ستسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية وبالتالي على الخدمات، إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الإستثمار والإستهلاك.

فقد أشار فريدمان إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج الأسعار معاً، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي وبشكل رئيسي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، وهكذا إعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية معدل الإدخار وهيكل الصناعة، ومن ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعاً في معدل التضخم وليس ارتفاع معدل النمو في الناتج، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وبالتالي فإنهم يعطون مكافحته الأهمية القصوى في صلاح النظام الرأسمالي.⁷

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية وأهدافها :

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والإئتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وللوصول إلى الأهداف المرسومة يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، والتي سنتناول كل منها في هذا المبحث.

المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية :

إن السياسة النقدية لمعناها الواسع تشير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل البنك المركزي والحكومة والخزينة بهدف التأثير على مقدار واستعمال النقد والإئتمان، وهكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة وحجم الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص وللحكومة، وتكون هذه الرقابة فعالة بمجموعة من الأدوات وتنقسم إلى أدوات غير مباشرة (كمية) و أدوات مباشرة (نوعية) ..

الفرع الأول : الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية) :

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية بالتأثير على حجم الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الإهتمام بنوعية الإئتمان المقدم للوحدات الإقتصادية، وأهم الأدوات الكمية هي سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوح ونسبة الإحتياجي الإلزامي.

⁷ عباس كاظم الدعي، نفس المرجع السابق، ص41.

1- سعر إعادة الخصم :

إن تركيز إحتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي قد تزيد من قدرة البنك المركزي في تقديم الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية، وقد إرتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض من الناحية التاريخية بإعادة الخصم لدى البنك المركزي وإستخدم بنك إنجلترا الخصم لأول مرة سنة 1839.

وعادة تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم أوراقها عندما تحتاج السيولة التي تستخدمها في تقديم القروض للأفراد ورجال الأعمال، ويستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للتأثير في كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي وبالتالي كلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعملائها.

ويؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الإئتمان وعرض النقد، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ لتخفيض سعر إعادة الخصم فيزداد خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية وزيادة حجم الإحتياطات النقدية لديها مما يخفض تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد والشركات، فيتوسع الطلب على الإئتمان وبالتالي يزيد العرض النقدي⁸.

وبالعكس إذا رغب البنك المركزي إذا اتبع سياسة إنكماشية، فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من تكلفة اقتراض البنوك التجارية، فترتفع تكلفة قروض هذه الأخيرة المقدمة للعملاء وبالتالي يقل الحجم الإئتماني المصرفي وعرض النقد، ولكن سعر إعادة الخصم يصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الإئتمان المصرفي وذلك في الحالات التالية :

- أ- وفرة الإحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي يمكنها إتباع سياسة إئتمانية مستقلة عن أثر سعر إعادة الخصم على قروضها المصرفية.
- ب- تضعف هذه الأداة عندما تتوفر للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزود بالسيولة سواء بالإقراض من بنوك تجارية أخرى أو من سوق رأس المال أو من فروع البنوك العاملة في الخارج.
- ت- إرتفاع سعر إعادة الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض من قبل رجال الأعمال وخاصة إذا كانت التوقعات متفائلة بالنسبة لزيادة الطلب وإرتفاع الأرباح.
- ث- أن التغيرات في سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الإئتمان المصرفي إلا في حالة توفر سوق خصم واسعة ومنظمة وينتشر التعامل بالأوراق المالية، وهذا متوفر أكثر في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية⁹.

1- عمليات السوق المفتوح :

وتعني عملية السوق المفتوح دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية والخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية للتأثير على مقدرتها في خلق الإئتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الإقتصادي.

⁸ محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية، دار فضاء للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص26-27.

⁹ محمد ضيف الله القطابري، نفس المرجع السابق، ص28-29.

فإذا كان سعر إعادة الخصم غير فعال في التأثير على إحتياطات البنوك التجارية، وكانت هناك ضغوط تضخمية عالية يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد والبنوك والشركات بهدف تقليل إحتياطات البنوك التجارية، ويفسد مقدرتها في التوسع في منح الإئتمان وتقليل حجم الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد وفي حالة الإنكماش فإن البنك المركزي يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوح فيؤدي ذلك إلى منح سيولة في الإقتصاد، مما يرفع من إحتياطات البنوك التجارية ويزيد من قدرتها في منح الإئتمان المصرفي فيزيد الإنفاق الكلي والإنتاج. ولكي تنجح عمليات السوق المفتوح يجب أن تتوفر الشروط التالية :

- أ- إحتياطات البنوك التجارية وكمية النقد المتداولة يجب أن تتغير وفقاً لعمليات السوق.
 - ب- البنوك التجارية تستجيب للزيادة أو الإنخفاض في الإحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الإئتمانية للوحدات الإقتصادية.
 - ت- مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي، حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها.
 - ث- توفر سوق سندات حكومة كبيرة ومتطورة ومنظمة، لأن أثر هذه الأداة متوسط بمقدار كمية السندات الحكومية وسندات أخرى، عدم وجود مثل هذا السوق لا يمكن تصور وجود عمليات السوق المفتوحة تتسم بالفعالية في التأثير على كمية النقد المتداولة.
 - ج- درجة تقدم الوعي الإئتماني والمصرفي يعتبر محددًا هامًا لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.
- وبذكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لا تزال محدودة لسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في معظم هذه البلدان، لذا يتم الإستعاضة عنها بالأساليب والسياسات المباشرة كسياسة الإحتياط القانوني وسياسة سعر الخصم¹⁰.

2- معدل الإحتياطي القانوني (الإلزامي) :

بدأ العمل بالإحتياطي التقدي القانوني كأداة رقابية وكأداة لإدارة السيولة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وتهدف هذه السياسة إلى إجبار البنوك التجارية على الإحتفاظ بجزء من القيم المدونة في ميزانيتها على شكل نقد مركزي لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد.

فالإحتياطي القانوني أو الإجباري يجبر البنوك على الإحتفاظ لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد بجزء أدنى من إستحقاقاتها الواجبة الأداء، وأحياناً جزء من قروضها الممنوحة، معدل هذا الجزء هو قابل للتغير وقد يختلف من بلد إلى آخر، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما أصبح مجبراً أكثر بالنسبة للبنوك، وإذا كان هناك إرتفاع في هذا المعدل فإن حاجة البنوك التجارية للنقد المركزي ستزداد، ذلك أنه ينبغي عليها زيادة إحتياطياتها لدى البنك المركزي، ويؤدي ذلك إلى تخفيض السيولة المصرفية التي تسبب مشاكل للبنوك لأنها مجبرة على مواجهة التسريبات بالنقد المركزي وأمام هذا الوضع تكثف البنوك من اللجوء إلى البنك المركزي عبر السوق النقدي، فإذا كان البنك المركزي قد حدد عبر تدخلاته في السوق النقدي معدلات فائدة مرتفعة فإنه يتوجب

¹⁰ محمد ضيف الله القطايري، نفس المرجع السابق ص30.

عند ذلك توقع إرتفاع تكلفة إعادة التمويل بما أن الإحتياطات الإلزامية لا تنتج أي فائدة فسيترتب عنها خسارة (غير فعلية) للمداخيل أو الأرباح التي كان يفترض أن تتحقق في ظل عدم وجود احتياطات إجبارية، هذا الأثر الأخير يضاف إليه تكلفة إعادة التمويل فيصبح على البنوك تقييد مساهمتها في إصدار النقود والعكس صحيح¹¹.

الفرع الثاني : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (نوعية)

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية التي تتطرقنا إليها في السابق إلى التأثير على حجم الإئتمان الكلي في جميع القطاعات الإقتصادية ويكون هذا التأثير عما دون تميز إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الإقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات نوعية للتأثير على إتجاه الإئتمان وليس حجمه الكلي، ونلخص هذه الأدوات كالآتي :

1- سياسة تأطير القرض :

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة عن طريق البنك المركزي بمنح الإئتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، أما عند زيادة معدل التضخم فيتخذ سياسة تأطير القروض الإجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أي تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة لبرامج استقرار للكتلة النقدية، يشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروض في البلدان التي طبقتها وهذا يعود لما يلي :

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الإقتصاد.
- لجوء المشروعات إلى الإقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الإقتراض بالنقد الأجنبي¹².

2- السياسة الإنتقائية للقرض :

ينتهج البنك المركزي سياسة إنتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للإقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها :

- إقرار معدل خصم مفضل لهذه القطاعات.

¹¹ فيصل رابح، التغييرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر (1989-2014)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، 2012-2013.

¹² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006، ص128-129.

- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدوات مرات.
 - إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق.
 - تعتبر مدة إستحقاق القرض ومعدل الفائدة.
 - التمييز في أسعار الفائدة حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين.
 - وضع قيود على الإئتمان الإستهلاكي : والغرض منه كبح الواردات، ويكون ذلك على النحو التالي :
 - أ- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدماً لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الإئتمان لشراء السلع من قبل الوحدات الإقتصادية.
 - ب- تحدد فترة سداد القروض الإستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الإستهلاكية¹³.
- 3- الإقناع الأديبي :

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة إئتمانية معينة لتحقيق أهداف إقتصادية محددة، وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا على مدى إستقلالية قراراته¹⁴.

4- سعر الصرف :

يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الإستيراد من الخارج، ويعتبر الصرف سبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية¹⁵.

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

1-الأهداف الأولية :

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يجاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف الوسيطة والتي تتمثل فيما يلي :

1-1.مجمعات الإحتياطات النقدية :

تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات وتتكون

¹³ بلعزوز بن علي، نفس المرجع السابق ص129.

¹⁴ بلعزوز بن علي، نفس المرجع السابق ص129.

¹⁵ بلعزوز بن علي، نفس المرجع السابق ص130.

القاعدة النقدية من زاوية استخداماتها من العملة في التداول والإحتياطي النقدي للبنوك التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الإحتياطي القانوني والإحتياطي الإختياري.

ولكل مجاميع الإحتياطي مؤيدون ومعارضون، فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا ولسنوات عديدة عن القاعدة النقدية، كما دافعت فروع أخرى وإقتصاديو مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الإحتياطي المصرفية الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الإقتصاديين جول كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة.

2-1. ظروف سوق النقد :

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الإئتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك. هذه المجموعة تحتوي على الإحتياطيات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

كما تم إستخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية ومن أهم هذه الأرقام ما كان مستخدم في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهو الإحتياطيات الحرة وهي تشمل الإحتياطيات الزائدة للبنوك الأعضاء في البنك المركزي مأخوذا منها الإحتياطيات التي إقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وثاني هذه الأرقام القياسية لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء وسعر الفائدة وما بين البنوك¹⁶.

2-الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية :

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تتغير كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا وتعرف أيضا على المتغيرات النقدية القليلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية لتغيرات الهدف النهائي المتعلق بإستقرار النقد، والمرتبة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية كمعدل النمو السنوي للكتلة. ولهذه الأهداف فئتين، فالأولى تتمثل في كونها

¹⁶ بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.

متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها أسعار الفائدة، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة، في حين أنها لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والإنتاج، وأما الفائدة الثانية تتمثل في كونها بشكل أو بآخر إعلانا إستراتيجية السياسة النقدية. وتتمثل هذه الأهداف في :

1-2. معدل الفائدة :

إن الكينزيون يفضلون أن تتخذ السلطات النقدية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية لتوجيه سياساتها النقدية من خلال تثبيته إلى الحد الأدنى الممكن، فبالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات سعر الفائدة أكثر سهولة من ملاحظات التغيرات الأخرى، بينما النقديون لا يهتمون بها كثيرا إذ يرون أن معدلات الفائدة تشكل مؤشرا سيئا بالنسبة للسياسة النقدية لأن هذه المعدلات تتأثر بتغيرات الطلب على النقد، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي إرتباطها بمستواها الحقيقي.

إن معدلات الفائدة مهمة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدولة الواحدة، فبعض الإقتصاديين يعتبرون أن إحدى التفسيرات للأداءات الألمانية لـ 25 سنة تكمن في إستقرار معدلات الفائدة الحقيقية في الأجل القصير حوالي 3% وهذه المعدلات المستقرة الإيجابية هي التي شكلت أفضل إختيارات الإستثمار والنمو المنظم¹⁷.

2-2. معدل صرف النقد:

معدل الصرف مؤشر هام يعبر عن الأوضاع الإقتصادية لبلد ما وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية.

وتستطيع السياسة النقدية أن تساهم في التوازن الإقتصادي الرامي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى الذي قد يكون عاملا لتخفيض التضخم ما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما أن إستقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لإستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج ولذى تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية والحرص على إستقرارها. ففي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف ما يؤدي إلى القدرة على التحكم في هذا الهدف.

¹⁷ بوشويشة فاطيمة و دلاس زهرة، السياسة النقدية وإشكالية التوازن الإقتصادي العام في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك وتسيير المخاطر، مولاي الطاهر سعيدة، 2015-2016.

ويلعب معدل الصرف دورا مهما في الإستراتيجية الإقتصادية والمالية لحكومة ما وقد يخلف الإختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر الصرف الملائم نتائج ثقيلة منها :

- أن التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق الصرف خاصة في حالات المضاربة والسلوكات غير الرشيدة والعقلانية تؤدي إلى عدم قدرة البنوك المركزية التحكم والسيطرة على سعر الصرف.
- أن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة في الأمد الطويل.
- أن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر يفرض على الأعوان الإقتصاديين ضغطا إنكماشيا، ما يؤدي إلى إختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، يبطئ النمو ويؤدي إلى سياسة متشددة قد تؤدي إلى الفشل.

لذلك فإن الإقتصاديات الواسعة والمتنوعة التي تتميز بإنفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك إقتصادي أساسي، لا يمكنها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، لأنه في حالة المضاربة على عملة معينة إذا لم يكن ذلك لأسباب إقتصادية موضوعية، يمكن البنك المركزي أن يستنفذ احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا¹⁸.

3-2. المجمعات النقدية :

هي عبارة عن مؤشرات لإقتصادية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الإقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق، وتمثل بالنسبة للنقدويين الهدف المركزي للسلطات النقدية، وذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريبا بمعدل نمو الإقتصاد الحقيقي، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة جددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدرج بداية بشكل غير معن ثم بشكل معن، كالنظام الفدرالي للإحتياطي الأمريكي إبتداء من سنة 1972، بنك ألمانيا الفدرالي إنطلاقا من سنة 1974، بنك إنجلترا وفرنسا إنطلاقا من سنة 1976، وذلك طبقا للنظرية النقدية التي تنص على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت من (03% إلى 05%) للنقد.

إذ يعتقد النقدويين أن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الإقتصادي، وهذا ما نجد "فريدمان" نص عليه الذي على حسبه توجد ثلاث (03) مزايا لمنهج التثبيت هي :

¹⁸ خضرة عثمانية و خولة سراج، تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على السياسة النقدية للجزائر (خلال الفترة 1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية ونقود، العربي تبسي تبسة، 2015-2016.

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الإستقرار.
- زيادة معدل النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الإضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.
- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا.

ومن جملة مبررات إستعمال المجمعات النقدية كإستهدافات وسيطية مايلي :

- 1- إن المجمعات النقدية تستقطب إهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديددها وحسابها.
- 2- يمكن التعرف عليها بسهولة من قبل الجمهور، ولذلك فإن الكتلة النقدية يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها ولكن في السنوات الأخيرة لم تعد سهلة نظرا لتغير سرعة تداول النقد والإبتكارات المالية الحديثة إلا أن الإشكال يبقى مطروحا : ما هي المجمعات التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض ؟ وهل يلجأ البنك المركزي إلى المجمع النقدي الضيق أو المجمع النقدي الأوسع عند وجود إبتكارات مالية مستمرة ؟

هناك من يؤدي المجمعات الواسعة كإستهدافات وسيطية نتيجة لهذه الإبتكارات لأنه يسمح بالتقرب أكثر إلى الحدود القصوى للتوظيفات النقدية على عكس المجمعات الضيقة التي تركز على الوظيفة الضيقة للنقود، غير أن هناك من ينادي بأهمية المجمعات الضيقة كإستهداف وسيط، ذلك لأن إعادة تركيب جديد لمحافظ الأوراق المالية يصيب المجمع الواسع بتشوّهات لا تعكس بالضرورة تغيرات في سلوك الإنفاق، كما أنه قد تخفض درجة مراقبة السلطة النقدية للمجمعات الواسعة مقارنة بالمجمعات الضيقة¹⁹.

3-الأهداف النهائية :

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لإستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي إختارها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الإقتصادية العامة، وعموما هناك إتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية تندرج في أهداف السياسة الإقتصادية والتي تتمثل في :

- 1- إستقرار الأسعار (إنخفاض معدل التضخم).
- 2- العمالة الكاملة (تحقيق مستوى عال من الإستخدام وبطالة منخفضة).

¹⁹ إكن لوئيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

3- تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي.

4- توازن ميزان المدفوعات (التوازن في التجارة الخارجية).

وتعتبر السياسة النقدية جزء من أهداف السياسة الإقتصادية، فلا يوجد إجماع حول مجموعة من الأهداف المحددة، إلا أن هذه الأهداف في البلدان العربية تهتم بتحقيق الإستقرار النقدي والحفاظ على العملة في الخارج لتشجيع النمو وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، أما في البلدان الصناعية المتطورة فالهدف مرتكز على إستقرار الأسعار أي إستهداف التضخم. وتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في²⁰:

أولاً- إستقرار الأسعار:

تعتبر المحافظة على الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الإقتصادي والمؤشرات الإقتصادية الرئيسية وتتحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار، نظراً لأن أي تغيرات كبيرة في مستوى الأسعار تعتبر من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود، وبالتالي تحدث آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الإقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الاداء الإقتصادي.

ثانياً- العمالة الكاملة (تحقيق مستوى عال من الإستخدام):

هناك إجماع بين الإقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كاملاً أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد من ذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف من الموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية إتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيد الإقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل إنكماشية في الإنتاج والدخل، والإضطرابات في العلاقات الإجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة²¹.

ثالثاً- تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي :

يلعب النمو الإقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الإقتصاد الكلي، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل ومتمثل في

²⁰ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 20.

²¹ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق ص 21.

الإستثمار وذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما، طبعاً دون أن يكون هذا سبباً في إحداث تضخم وإلا كانت النتيجة عكسية.

ويرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الإقتصادي سبب في إمتصاص الفائض من عمالة إلى جانب أن إستقرار الأسعار وتحسن ميزان المدفوعات عاملان أساسيان للنمو الإقتصادي²².

رابعاً- توازن ميزان المدفوعات(التوازن في التجارة الخارجية) :

يجسد ميزان المدفوعات لبلد ما علاقته النقدية والمالية والتجارية مع بقية العلاقات الأخرى في العالم. ويكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون استسلاماته من العالم بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح. وتسمى جميع البلدان مهما اختلفت درجة تطورها بالإقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل الملاحظة على ما لديها من مخزون ذهبي وإحتياطيات من العملة الصعبة. فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن البلد يدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية للعملة الأجنبية ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب على إحتياطياته النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجوداته عن طريق الإقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية. ودور السلطات النقدية هنا التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الإقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص إستيراداتها، أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة و الطويلة الأجل في الخارج، فإن تقليص حجم الإئتمان المصرفي يقود إلى تقليص سيولة هذه الوحدات الإقتصادية، مما يرغمها على إستعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج²³.

المبحث الثالث : قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر قناة إبلاغ السياسة النقدية عن الطريق الذي يبلغ أثر أدوات هذه الأخيرة إلى الهدف النهائي تبعاً لإختيار الهدف الوسيط، ويمكن أن نقسمها إلى أربعة قنوات وهي : قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار الأصول، وقناة الإئتمان.

²² علواني عمر و زرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي (حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي، ملحقه مغنية أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

²³ وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم (دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

المطلب الأول : قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لانتقال أثر تالسياسة النقدية إلى هدف النمو، أما في الفكر الكينزي تؤدي السياسة التقليدية إلى ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا بدوره يؤثر على نفقات الإستثمار التي ستتخفف وبالتالي إنخفاض الإنتاج، أما عند القيام بسياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى إنخفاض في سعر الفائدة الحقيقية ومن ثم إلى إنخفاض تكلفة رأس المال أو الإقتراض وهو ما يعمل على رفع نفقات الإستثمار فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج.

إعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الإستثماري، والميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستثمرين والمؤسسات، عكست العديد من الدراسات التي قدمها الإقتصاديون حول قناة معدل الفائدة ك: تيلور في سنة 1995، الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الإستهلاك والإستثمار الذي مناجعله ناقلاهما لأثر السياسة النقدية.²⁴

المطلب الثاني : قناة سعر الصرف

تأخذ مكانة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن إستقرار سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير الصرف يصل إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الإستثمار الخارجي وتدفق رأس المال.

وتعمل قناة أسعار الصرف إلى جانب أسعار الفائدة لأن إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من إستقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية ولذلك أثر على إنخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية فتتخفف أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري، ومنه زيادة الإنتاج الكلي وهذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة، وكذلك يجب أن لا يكون الإنخفاض في أسهم الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة إنكماشية، ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الإقتصاد الوطني عنها في الخارج، وهو ما يعمل على إستقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية، ويؤثر على الصادرات التي تكون معاينتها من خلال الحساب الجاري في

²⁴ يمينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مرجع سابق.

ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الإقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها، ينصح الكثير بضرورة مصاحبته بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية.²⁵

المطلب الثالث : قناة أسعار الأصول

تعتبر الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الإقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات)، وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات)، وأن هتين القناتين تشتملان قناة توبين للإستثمار وقناة أثر الثروة على الإستهلاك.

أولا : قناة توبين للإستثمار

هذه القناة تعتمد علودى ما يسمى بمؤشر توبين (q)، الذي يعرف على أنه مسبة القيمة السوقية البورصية للشركات على تكلفة إستبدال رأس المال لديها، يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الإستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها، ما يؤدي بإنخفاض أسعارها، فينخفض (q) وبالتالي يتخفف حجم الإستثمار ومنه يقلص الناتج المحلي الإجمالي.

ويظهر أثر السياسة النقدية على أسعار الأصقل المالية (السندات) من خلال الزيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الإقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب تخفيضها، وذلك عن طريق الإنفاق في السيولة المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، ومن ثم يؤدي إلى إرتفاع المعامل (q) فيرتفع حجم الإستهلاك، وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا : قناة الثروة على الإستهلاك

مضمون هذه القناة هو أن نفقات الإستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والثروات المالية، فعندما ترتفع قسمة أسعار الأوراق المالية فإن قيمة الثروة المالية ترتفع، وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع وكنه يرتفع الإستهلاك، وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية، ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي ينعكس إيجابا على نمو الناتج الوطني.

²⁵ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق.

ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية إنكماشية فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي إنخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي إلى نقص الإستهلاك، وهذا يؤثر على نمو الناتج الوطني سلباً.²⁶

المطلب الرابع : قناة الإئتمان

إم عدم الإتفاق الذي قوبلت به القناة التقليدية اسهر الفائدة أدى إلى إستحداث ألية جديدة لنقل السياسة النقدية، جعل التفكير في قناة الإئتمان والتي تنقل أثر السياسة النقدية عبر أليتين هما :

أولاً : قناة الإقراض البنكي

تعتمد هذه على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي والمالي، نظراً لمكانتها التي تسمح لها بحل مشكلة عدم تكافؤ المعلوما في أسواق الإقراض يكون من عند البنوك التجارية، تعمل هذه القناة كمايلي :
عند إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد، والتي تؤدي إلى زيادة إحتياطات ودائع البنوك مما يزيد من حجم القروض البنكية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في نفقات الإستثمار وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي.

أما عند إتباع سياسة نقدية إنكماشية فإنه يحدث العكس، وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك.

ثانياً : قناة ميزانية منشآت الأعمال

يرجع أصل وجود هذه القناة إلى مشكل عدم تماثل المعلومات في أسواق الإئتمان، وتشير إلى أن ضعف الوضعية الصافية الذي تتسم به أي مؤسسة كلما كان مشكل الإئتمان العكسي الذي يعني قبول المقترض لمعطلات فائدة مرتفعة من مخاطر كبيرة في الإقراض وذلك بسبب سوء إنتقاء المقرضين عند إتباع سياسة نقدية إنكماشية، والخطر المعنوي مبهر عندما تريد الإقتراض، وعليه عندما تراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فإنها تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، فالإنخفاض في عرض النقود يؤدي إلى إنخفاض صافي قيمة المؤسسات وضماناتها، إضافة إلى أن إرتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لنلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها وهو ما لا يحفز البنوك على إقراضها، ولهذا كاه بطبيعة الحال أثر على الإستثمار ومنه الناتج الوطني.²⁷

²⁶ يمينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مرجع سابق.

²⁷ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية

أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد، مما يؤدي إلى زيادة في أسعار السهم، وتدعم القيمة الصافية للمؤسسات فيرتفع الإنفاق الإستثماري، وبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع لأن مشكل الإنتقاء السلبي والخطر المعنوي ينخفض.²⁸

²⁸ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الأول :

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرض إلى السياسة النقدية من الجانب النظري، ومن هذا السياق نستخلص أن التعريف الشامل للسياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السياسة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواءا بالزيادة أو بالتقصان.

وأن تلسياسة النقدية تستخدم أدوات ووسائل لبلوغ عدة أهداف تتمثل في الأدوات المباشرة مثل تأطير القروض وأدوات غير مباشرة تتمثل في إعادة الخصم والإحتياطي الإجباري. وتسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف منها أولية، وسيطية ونهائية تتمثل في تحقيق إستقرار الأسعار، النمو الإقتصادي والتوازن الداخلي والخارجي، وللوصول لفعالية السياسة النقدية يجب توفر قنوات لإبلاغ هذه السياسة النقدية.

الفصل الثاني

الثاني

تمهيد :

يمثل التضخم أحد الأمراض الإقتصادية والإجتماعية التي تعبت في جسد الإقتصاد القومي وتحدث فيه إختلالات سيئة، وقد إنتشر هذا المرض في عدد كبير من دول العالم، وإشتدت الموجات التضخمية خاصة في السبعينات من القرن الماضي، حتى تحولت إلى ظاهرة عالمية تجندت لدراستها العقول الإقتصادية، بغية الوصول إلى حلول لإيقاف هذا الخطر الزاحف وتلافي آثاره السيئة.

وقد سيطرت مشكلة التضخم على إهتمام المفكرين الإقتصاديين بإختلاف تياراتهم الفكرية، فعكفوا على دراسة أسباب هذه الأزمات التضخمية من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لعلاج هذا الإرتفاع المستمر في مستوى الأسعار، وما يترتب عنه من آثار ضارة بالإقتصاد القومي.

ويهدف الإحاطة والحصول على فكرة واضحة حول هذه المشكلة عمدنا إلى تقسيم الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث والمتمثلة فيما يلي :

- 1- المبحث الأول : ماهية التضخم وأنواعه.
- 2- المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم.
- 3- المبحث الثالث : أسباب التضخم وآثاره على الإقتصاد.

المبحث الأول : ماهية التضخم وأنواعه

كانت الأسعار في الماضي ترتفع بشكل مفاجئ ثم تستقر، أما الآن فيكاد ثمن بعض السلع يرتفع كل شهر، ولذلك أصبحت من أهم المشاكل التي تواجه معظم دول العالم نظرا لما تسببه من آثار سلبية سواء على الفرد أو على المجتمع ككل، فأصبحنا كلنا معنيون بالتضخم، وكلنا نتساؤل عنه.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التضخم :

لا يعتبر التضخم ظاهرة حديثة النشأة، وإنما ظاهرة تمتد الى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الاسعار منذ القديم، ويظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة النقود عند اكتشاف مناطق جديدة غنية بالذهب والفضة. ورغم اخطار هذه الظاهرة فان المشكلة ليست في التضخم ذاته وإنما في كيفية استخدامه والتحكم فيه.

ويعرف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدره العرض كما ان الزيادة في كمية النقود الزيادة في تيار الانفاق النقدي يؤدي بالنظام الاقتصادي الى حالة التضخم، وهذا يعوض انخفاض سرعه تداول النقود على الزيادة في كمية النقود، بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الانفاق النقدي على حالة، الا انه قد تصاحب الزيادة في الانفاق النقدي زيادة متناسبة في عرض السلع والخدمات حيث لا تؤدي هذه الزيادة الى تضخم، وإنما تتوفر التضخم النقدي اسباب الوجود اذا لم تصادف الزيادة في تيار الانفاق النقدي زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع والخدمات²⁹.

ويعرف التضخم انه : ارتفاع غير متوقع في الاسعار يتولد عن زيادة حجم تيار الانفاق النقدي بنسبة اكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات³⁰.

واهتم الاقتصاديون بدراسه ظاهره التضخم كإصطلاح يعبر عن ظاهره اقتصادية معينة او مجموعة من الظواهر الاقتصادية بهدف الوصول إلى تفسير و تحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون والابعاد.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد لدراسه تلك الظاهرة، وشيوع استخدام هذا اللفظ فانه لا يوجد إتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم يلقي قبوا عاما في الفكر الاقتصادي.

فقد عبرت اغلب تعاريف التضخم بعد الحرب العالمية الاولى عن تاثيرها بالنظرية التقليدية لكمية النقود، حيث اعطت تفسيرات سهلة ومبسطة .

²⁹ حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص32.

³⁰ محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1990، ص91.

- ومن أبرز هذه التعاريف " ان التضخم هو الزيادة المستمرة في الاسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود"
- غير أن هذا التعريف العام ومحاولة الجمع مختلف تعاريف الاقتصاديين التي تصب كلها في المظهر العام هو الارتفاع المتواصل للأسعار³¹.
- وعلى هذا الاساس لا يعتبر التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الاسعار بشكل متقطع وغير مستمر، او عندما يكون الارتفاع في الأسعار غير محسوس. وعليه يمكن تقديم عرض مختصر لأهم محاولات التعريف بالتضخم.
- بيرو: "التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات."
 - كورتير: "التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تاخذ الأسعار بالارتفاع."
 - قمف: "إزدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع، ملخص والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة."
 - ليرنز: "زيادة الطلب على العرض."
 - روبنس: "ارتفاع غير منتظم للأسعار."
 - مارشال: "التضخم هو الارتفاع المستمر في الاسعار."
 - كلوز: "التضخم هو الحركات العامة لإرتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر كعامل محرك ودافع."
 - بيجو: "تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الداخل النقدي اكبر من الزيادات في كمية الانتاج المحقق بواسطة عناصر الإنتاج"³²

المطلب الثاني : أنواع التضخم

نظره لتعدد مفاهيم التضخم وتعدد النظريات التي عالجت موضوع التضخم، هذا مما يعني ان هناك انواع متعددة للتضخم ولكل نوع اسبابه واساليب معالجته. على الرغم من ذلك التعدد، فان هناك نوع من التداخل والتشابك بين تلك الانواع إذ أن ظهور نوع معين من التضخم في نشاط معين قد يكون سببا لظهور نوع او الأنواع الأخرى للتضخم.

³¹ بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية- الساحة المركزية- بن عكنون- الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 140.

³² بلعزوز بن علي، نفس المرجع السابق، ص 141.

ومع ذلك فإن الصفة المشتركة لكل أنواع التضخم تتمثل بعجز النقود عن القيام بأداء وظائفها بشكل كامل في ظل التضخم نتيجة لتدهور قيمتها بسبب ارتفاع الاسعار. ومن تلك الانواع ما يلي :

1. التضخم الجامح :

يطلق على هذا النوع من التضخم أحيانا بالتضخم المفرط، والذي يعتبر أخطر أنواع التضخم نتيجة للزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كميته الماء المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي.

ويتميز هذا النوع من التضخم بإرتفاع حاد في معدلات الاسعار يعقمها ارتفاع في مستويات الاجور والتكاليف والتي قد تؤدي إلى إرتفاع آخر في الاسعار، ويلاحظ في ظل هذا النوع من التضخم أن النقود تصبح عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية كونها كمستودع للقيمة أو وسيلة جيدة للتبادل نظرا لتدهور قيمتها.³³

2. التضخم المتقلب :

يتمثل هذا النوع من التضخم بإرتفاع حاد في الأسعار ولفترة معينة، وقد يدفع ذلك السلطات الحكومية والنقدية للتدخل من اجل الحد من ذلك الارتفاع لفترة تالية، ثم تعود الأسعار للإرتفاع من جديد بحرية وبمعدلات عالية لفترة لاحقة وهكذا.³⁴

3. التضخم المعتدل :

يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الزاحف، والذي يكون عادة اقل خطوره من التضخم الجامح، حيث يتميز هذا النوع بإرتفاع بطيء وتدرجي في الأسعار وبمعدلات قد تتراوح بين 2%-3% سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة و هناك امكانية للسيطرة عليه بسهولة. وقد ساد هذا النوع من التضخم كل من اوربا والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الخمسينات والستينات وذلك من خلال فترة الرواج والإزدهار الإقتصادي كما ساد الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1982-1987. ويعود سبب بروز هذا النوع من التضخم الى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى الإرتفاع النسبي في الأجور والأرباح.³⁵

³³ محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف، الإقتصاد الكلي، جامعة الزرقاء الأهلية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص184-

185.

³⁴ محمود حسين الوادي. أحمد عارف العساف، نفس المرجع السابق، ص185.

³⁵ محمود حسين الوادي. أحمد عارف العساف، نفس المرجع السابق، ص185.

4. التضخم المستورد :

أكثر ما يظهر هذا النوع في إقتصادات الدول النامية التي تكون أكثر إنفتاحا على العالم الخارجي، ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج. ويتميز هذا النوع بصعوبة سيطرة عليه لأنه تضخما مستوردا.

وفي هذا المجال ان أغلب الدول النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الإعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلعا إستهلاكية أم إنتاجية من أجل تنفيذ برامجها التنموية والإجتماعية أو من أجل سد ما تحتاجه من مواد غذائية، تلك المستوردات التي تتميز بارتفاع الأسعار وبإستمرار وهذا الارتفاع لا بد و أن ينتقل الى إقتصادات الدول النامية نتيجة لتبعية تلك الاقتصادات للإقتصادات المتقدمة، حيث ما يصيب الاقتصادات المتقدمة من أمراض أزمات اقتصادية أصبح ينتقل بسهولة وبسرعة إلى الإقتصاديات النامية بعد التطورات الكبيرة التي حدثت في مجال النقل والاتصالات.

فنتيجة لزيادة الحادة في أسعار النفط بعد عام 1973 وما ترتب على ذلك الإرتفاع من إرتفاع تكاليف الإنتاج في الدول المتقدمة، هذا مما دفعها لزيادة أسعار صادراتها للدول النامية لكي تعوض الإرتفاع في تكاليف إنتاجها³⁶.

5. التضخم بالطلب : " L'inflation par la demande "

يتمثل في زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات، عن النسبة المعروضة منها وعند سعر معين ، الأمر الذي يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، هكذا كلما كان هناك نداء من طلب قابله استجابة في العرض إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل التام، ويصبح العرض عاجز عن تلبية الطلب ، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكي يتحقق التضخم بالطلب يجب تحقيق ما يلي:

- استخدام كامل للعناصر المتوفرة في إحدى القطاعات الاقتصادية على الأقل.

- اشتداد الطلب على السلع والمنتجات ، اشتداد يؤدي إلى رفع الأسعار في إحدى القطاعات الاقتصادية أو عدد

قليل منها مع عدم مرونة العرض³⁷.

³⁶ محمود حسين الوادي. أحمد عارف العساف، نفس المرجع السابق، ص185.

³⁷ - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI Traduit de l'Anglais par Jean- de Largentaye , Paris : Éditions Payot, P117.

6. التضخم بالتكاليف (النفقات): "L'inflation par les coût"

يحدث هذا التضخم نتيجة زيادة تكاليف عوامل الانتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة في الإنتاجية، هذا يؤدي إلى ارتفاع في مستوى العام للأسعار، حيث يتخلخل التوازن ما بين ما تدره عوامل الانتاج من منتجات وخدمات، وبين ما تستنفذه هذه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف، العوامل المنشأة لتضخم لا ترجع إلى فائض الطلب، وإنما تحكمها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحصل في المجتمع، والتي بدورها تؤدي إلى تغيرات في حركات عوامل الإنتاج في اتجاه صعودي، وبالتالي قد ترتفع الأسعار.³⁸

مثل ما هو الحال في الدول الرأسمالية، التي ارتفعت فيها الأسعار بشكل كبير، نتيجة ارتفاع تكاليف المحروقات في الفترة 1973 وحاليا (فاق سعر البترول في سنة 2006، 100 دولار).

يرتبط تضخم النفقة عادة بالظواهر الآتية: ارتفاع أسعار الواردات، زيادة أسعار مستلزمات الانتاج، ارتفاع حجم الأرباح المحتجزة بما لا يتناسب بالزيادة في الكفاية الإنتاجية، زيادة الأجور، التغيرات الهيكلية في الاقتصاد.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة وكذا مصادر القوة التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل. فالدارس لهذه الظاهرة يجد أن تفسيرها يختلف ما بين فترة زمنية وأخرى، وهذا لإختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة بين كل فترة وأخرى، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يؤدي إلى تناقض فيما بينها، بل يقدم تعريفا كاملا له. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي هرفت التضخم.

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية

تعود جذور هذه النظرية لعهد الإغريق في محاولة للبحث عن تفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. حيث يرى أنصار هذه النظرية أن التضخم ظاهرة نقدية، أي أنه ينشأ بسبب العامل النقدي وجده، وفسروا الأزمات الاقتصادية من خلال إرجاعها إلى التوسع والإنكماش في النقود والإئتمان.

³⁸ - Jacques lecaillon, Analyse Macroeconomique, éditions cujas, Paris: 1969,p:230 et231.

والمتتبع لأفكار هذه النظرية يجد أن هناك بعض عناصرها في كتابات الرومان، وأيضا في الفكر العربي. حيث أبرز المؤرخ "تقي الدين أحمد علي المقريزي" في تقصية لأسباب إرتفاع الأسعار الذي صاحب المجاعات في مصر دون العامل النقدي، المتمثل في كثرة النقد المتداول أو التلاعب بكمية المعدن فيه، أو إستبدال المعدن الثمين بمعدن رخيص، أي أنه ألح على علاقة سببية طردية بين إرتفاع الأسعار وكثرة النقد المتداول³⁹.

وتبلورت هذه النظرية خلال القرن السادس عشر حيث أدى الإرتفاع الحاصل في مستوى الأسعار إلى البحث عن تفسير من طرف المفكرين عن أسبابه، ومن خلال التحقيق الذي قام به "مالستروا Malestroit" سنة 1566 توصل إلى نتيجة مفادها أنه كلما إنخفضت كمية المعدن في الوحدة النقدية ترتفع الأسعار. وجادل "بودان Bodin" "مالستروا" مفسرا إرتفاع الأسعار إلى الوفرة في المعادن النفيسة. ومن هنا إنطلقت الدراسات الخاصة بالمدارس الكلاسيكية ومن روادها :

- 1- "جون لوك" الذي أبرز فكرة التناسب وأكد على وجود سرعة دوران النقود.
- 2- "دافيد هيوم" الذي أكد على تأثير النقود على المستوى العام للأسعار بإعتبار المتغيرات الأخرى ثابتة.
- 3- "ريتشارد كونتيلور" الذي أكد على العلاقات السابقة وأدخل ظاهرة الإكتناز وتأثيرها السلبي على سرعة دوران النقود والقرض البنكي وتأثيره الإيجابي عليه.
- 4- "جون ستيوارت ميل" قام بإسترجاع مفهوم الإكتناز وتأثيره على سرعة دوران النقود.

ويستند النموذج الكلاسيكي على الإفتراضات التالية :

- إن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والإقتصاد في حالة تشغيل تام.
- لا يخضع رجال الأعمال ولا العمال إلى الخداع النقدي، بمعنى أنهم يبنون قراراتهم ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي، إنما تبنى على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج، وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها يتأسس هذا القرار على أساس الأجر الحقيقي وليس على أساس المستوى المطلق للأجر النقدي.
- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.
- قانون المنافذ - قانون ساي - لأسواق (العرض يخلق الطلب عليه).
- يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية (حيادية الدولة).

مما سبق نجد أن التحليل الكلاسيكي قد ركز على تحديد أثر التغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، من خلال الفصل ما بين الإقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية التي تحدث بالصدفة. وذلك من خلال قانون

³⁹ دبات أمينة، السياسة النقدية وإستهداف التضخم بالجزائر، رسالة النيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص الإقتصاد القياسي البنكي والمالي أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.

"ساي" الذي أكد على إستحالة وجود فائض في الإنتاج وكذلك إستحالة حدوث بطالة، مما يبدو أن هذا القانون أكثر تلاؤما مع إقتصاد المقايضة ولا يمكن تطبيقه في الإقتصاد النقدي⁴⁰.

المطلب الثاني : النظرية الكينزية :

أتت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الإقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1939م، حيث أتى "جون مينزادكينز" معالجا لأخطاء النظرية تاكلاسيكية ومحاولا من خلال ذلك إخراج الإقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م، وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره في تحليل ظاهرة التضخم.

لقد إعتد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما إستند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعها الإستهلاكي والإستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي⁴¹. حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات (العرض المتاح) هو الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الإقتصادية أهمها :

- العرض الكلي المتاح.
- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي أن نسبة إستخدام عوامل الإنتاج هل أستخدمت كليا أو جزئيا.

ويفترض كينز في تحليله أن التوازن هي تلك التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى الإستخدام التام، وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين :

- 1- إذا كان اطلب الكلي أكبر من مستو الإستخدام التام فإنه توجد حالة تضخم.
- 2- إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الإستخدام التام فإنها حالة الكساد⁴².

ولقد إنتقد كينز ما ذهب إليه النظرية الكلاسيكية في إعتبارها أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط، سيكون أثره مجرد زيادة في الطلب على النقود هذا عندما تسود حالة الكساد ويقع الإقتصاد في "مصيدة السيولة"، ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين :

⁴⁰ دبات أمينة، نفس المرجع السابق ص21-22.
⁴¹ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1990-2003)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2006-2007.
⁴² تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لإستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2005-2006.

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل بلوغ الإقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل :

في هذه المرحلة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها أي أن هناك موارد إقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه إرتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر في مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بـ "التضخم الجزئي" ولا يعد هذا التضخم حقيقيا.

المرحلة الثانية : مرحلة التشغيل الكامل :

وهي المرحلة التي تشغ فيها كافة الموارد الإقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد إقتصادية عاطلة يمكن إستخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل التام يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والإكتناز لدى الأفراد⁴³.

المطلب الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

تعرض الواقع الاقتصادي، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى نهاية الخمسينات إلى أزمة اقتصادية، تمثلت في تعايش التضخم مع الكساد، إلا أن طابعها العام كان تضخميا، حيث لازم هذه الظاهرة تزايد مستمر ومتواصل في الأسعار وارتفاع معدلات البطالة، وهي ظاهرة تناقض العلاقة ما بين الأجور والأسعار وبين مستويات ومعدلات البطالة. بذلك وجدت النظرية الكينزية نفسها عاجزة عن تفسير هذه الحالة، كون تحاليلها كانت مبنية بالأساس على الكساد.

في خضم هذه الظروف التي لم يعهدها العالم الاقتصادي من قبل، ظهرت مجموعة من الدراسات والأبحاث كان

أفضلها ماجاء بها المفكر الاقتصادي "ميلتون فريدمان" زعيم مدرسة "شيكاغو" أو ما يطلق عليها بالنظرية

الكمية لنقود المعاصرة.

⁴³ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق ص42.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتضخم

هذه النظرية تعتبر كامتداد للنظرية التقليدية، فعملت على تجديد نظرية فيشر ومارشال بفكر وإضافات، مبنية بصفة رئيسية على الحقائق الاحصائية والاستنتاجات العلمية من جهة، والابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية، مع الاستفادة من التطور الفكري والعلمي من جهة أخرى، فالنظرية الكمية للنقود المعاصرة لا تعدوا أن تكون إلا فكرا تقليديا في قالب متطور. ومن أبرز روادها: Karl Brunner ، Milton Friedman ، A. D. Laidler ، F. Kagan ، Melzer .

يرى "فريدمان" أن "التضخم" هو دائما وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية"، مستدلا على ذلك بان كل بلد مر بتضخم مرتفع ومستمر أيضا بمعدل مرتفع لمعدل نمو العرض النقدي، هذا ما شهدته دول أمريكا اللاتينية خلال 1977-1988 ، حيث أن معدلات التضخم المرتفعة كانت ذات علاقة بمعدلات المرتفعة للعرض النقدي⁴⁴.

هذه النظرية، تفسر التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة مصدرها الرئيسي يتمثل في تزايد كمية النقود بمعدل أكبر من معدلات تزايد الإنتاج، رافضة بذلك أثر الأجور والنفقات في دفع الأسعار، كما لا تأخذ بعين الاعتبار وفي المدى الطويل، تلك العلاقة المتواجدة بين معدل التضخم ومستوى البطالة.

فجوهر النظرية المعاصرة يظهر في كونها نظرية للطلب على النقود، تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود، وبين التغيرات في مستوى الأسعار، من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات، وبتعبير أكثر دقة فهذه النظرية تركز على مبدئين أساسيين هما:

- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار، هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي او الدخل القومي الحقيقي ، أي نصيب الوحدة من الناتج القومي من كمية النقود ، وليس مجرد تطور لحجم كمية النقود.

- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (K)، كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية، وذلك بالاعتماد على دالة الطلب على النقود. وكخلاصة لهذه النظرية إن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في مستوى العام للأسعار، ونقصه بالمعدل الأمثل لتغير كمية النقود، ذلك

⁴⁴ صافا محمد، أثر التضخم على الإقتصاد (دراسة إقتصادية وقياسية حالة الجزائر 1962-2007)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التكامل الجهوي، جامعة الساتيا وهران، 2009-2010.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتضخم

معدل الذي يقابل التغيير الاتجاهي (tendance du changement) في كل من الناتج القومي وتغيري الطلب على النقود ، أو في سرعة دورانها⁴⁵.

المبحث الثالث : أسباب التضخم وآثاره على الإقتصاد

بعدما تطرقنا إلى مفهالنظريات الإقتصادية الخاصة بظاهرة التضخم، نستطيع الآن إستخراج الأسباب والآثار الناجمة عن هذه الظاهرة، حيث في المقام الأول سنتعرف على أسباب حدوثه، وفي المقام الثاني سنتعرف على الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة.

المطلب الأول : أسباب التضخم

ليس للتضخم سببا وحيدا، فالتضخم يظهر لعدة أسباب منها ما يرجع للطلب أو العرض، ومنها ما يرجع إلى الإختلالات الهيكلية الموجودة بإقتصاديات الدول، ومنه يمكننا تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار وحدوث التضخم إلى مايلي :

الفرع الأول : إرتفاع الطلب

ويسمى أيضا سحب الطلب أو المشتريين، وفق هذا السبب يعزى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار إلى وجود فائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي لا يقابله زيادة في العرض، ويرجع ذلك بأسباب نذكر منها :

أولا : زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري :

إن النظريات الخاصة بالتوازن، وخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الإئتمان تفترض إقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي التي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، مع فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.⁴⁶

ثانيا : التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف

إن توسع البنوك التجارية في فتح الإئتمان والإعتمادات ، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات الإئتمان

⁴⁵ محمد صافا، نفس المرجع السابق.

⁴⁶ عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتضخم

بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزداد بذلك إقبال رجال الأعمال على الإستثمار، فيصبح هذا الإستثمار زائداً من حيث طلبه على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع الأسعار منبأ عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الإعتمادات التي فتحها المصرف للمنتجين.⁴⁷

ثالثاً : العجز المالي لميزان المدفوعات
ويكون سبب ذلك عندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية، كدما يؤدي بالدولة إلى طبع المزيد من العملة عن طريق البنك المركزي، إذ تعتبر هذه الطريقة سهلة تلجأ إليها الحكومات و دالدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع.

يعتبر عجز الميزانية وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومات وذلك من قبيل الافتراض أن ذلك سبيل لإنعاش الحركة الإقتصادية، وتوفير رواج الأشغال وتنفيذ برامجها الإنتاجية والعسكرية هذا في حال ما قبل التشغيل الكامل، أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغلة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا نجد لها منفذ سليماً وتكون في هذه الحالة سبباً في إرتفاع الأسعار، والتي كانت نتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقود المتداولة المتمثلة بإزدياد الإنفاق العام والمعروض السلعي.

رابعاً : تمويل العمليات الحربية

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا مارأت الدولة أن قدرتها المالية ضعفت، تلجأ إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل إندلاع الحرب للإستعداد لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلد وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الإقتصاد.

خامساً : التوقعات والأوضاع النفسية :

قد يرجع الإرتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من العوامل الإقتصادية، فكثيراً ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في مشوء بعض الظواهر الإقتصادية كالتضخم، ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية أثرها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بإرتفاع الأسعار مستقبلاً الذي يزيد من حركة النشاط والإنعاش، ففي القطاع الإستثماري يترتب على هذا التنبؤ إرتفاع الأسعار، إقدام المنتجين على تجنيد أصولهم المالية والتوسع في حركة الإنتاج للحصول على

⁴⁷ عناية غازي حسين، نفس المرجع السابق، ص110.

معدلات أكبر من الأرباح فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المست3مر مما يزيد من خدة الطلب الكلي الفعال عن مستوى الإستخدام الكامل فترافع الأسعار.⁴⁸

الفرع الثاني : إرتفاع تكاليف الإنتاج

ويسمى أيضا دفع النفقة أو البائعين، وفق هذا المنظور يكون الإرتفاع في الأسعار ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغيرا في الطلب، ويقصد بإرافاع تكاليف الإنتاج هو زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية، وعادة مايرتبط هذا النوهدع من التضخم بالظواهر التالية :

أولا : إرتفاع تكاليف الأجور

حيث أن الأجور تمثل العنصر الأكثر تأثيرا في إرتفاع النفقات الإنتاجية، أو بعبارة أخرى إن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور، أي رغبة العمال في زيادة دخولهم، إذ في ظل وجود تنظيمات نقابية قوية في سوق العمل، وبحكم قوتها التفاوضية وقوة ضغطها المنظم، فإنها تستطيع أن تقنع الدولة وأصحاب المشاريع برفع الأجور. وإستجابة لرغبة العمال المتقدمة، تقوم الدولة وأصحاب المشاريع بزيادة أجورهم، دون أن تتحمل بالفعل عبء هذه الزيادة، فبدلا من لجوءها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى أو بإمقاص معدلات الأرباح، تقوم بنقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلكين عن طريق رفع الأسعار، وبذلك تحقق هدفا مركبا، لإستجابة لمطالب العمال، وإمتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق الزيادة في الأسعار، ويضاف إلى ذلك أن الزيادة في الأجور تكون في الغالب أقل من زيادة إنتاجية العمل، كما أن إرتفاع الأسعار يتجاوز إرتفاع الأجور ويسبقه بفترة زمنية.⁴⁹

ثانيا : إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج

قد يكون إرتفاع تكاليف الإنتاج ماشئة عن نقص المحاصيل الزراعية التي تدخل في الإنتاج الصناعي، أو عن طريق إرتفاع أسعار المواد الأولية، أو عن طريق إرتفاع تكاليف نقلها أو التأمين عليها، أو عن طريق إرتفاع تكلفة رأس المال، أو عن طريق إرتفاع تكاليف صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج، إضافة إلى إرتفاع أسعار الآلات الحديثة أو قصر عكرها الإنتاجي، مما يؤدي إلى إرتفاع نفقة إستهلاكها، ويدفع هذا كله إلى زيادة أسعار المنتجات ايتسنى المشروعات تعويض التكاليف المرتفعة.

⁴⁸ عناية غازي، نفس المرجع السابق، ص111-112.

⁴⁹ شهاب مجدي محمود، الإقتصاد النقدي، الدار الجامعية بيروت، 1990.

ثالثا : إرتفاع أسعار الواردات

تمثل أسعار الواردات إحدى القنوات التي تؤثر على إرتفاع تكاليف السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلية، فإذا كانت السلع والخدمات المستوردة داخلة في عملية إنتاج السلع والخدمات المحلية، فإن تكلفة الإنتاج تزيد وبالتالي ينخفض العرض المنتج محليا، وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار المحلية.

رابعا : إرتفاع أسهم الفائدة

تعد التكلفة الناجمة عن احتساب سعر الفائدة عن الأموال المقترضة أحد عناصر تكاليف الإنتاج، لذا فإن التقلبات التي تطرأ على هذا السعر يكون لها تأثيرها على سعر المنتج وفقا للأهمية النسبية لهذا العنصر في هيكل التكاليف، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المدينة إلى إضافة عنصر جديد إلى عناصر التضخم التكاليفي.

خامسا : قيام المشاريع الإحتكارية برفع هوامش الربح

بمعنى أن أرباب الأعمال يحتجزون جزءا كبيرا من الأرباح بما لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الإنتاجية، وخاصة إذا كانت السلع في وضع إحتكاري وكانت سلها أساسية، فعندما يقرر رجال الأعمال إضافة خوامش ربح أكبر إلى النفقات فإن الأسهم ترتفع تبعا لذلك.⁵⁰

الفرع الثالث : الهيكل الإقتصادي

ينظر الهيكليون للتضخم على إداده ظاهرة تعبر عن وجود إختلالات هيكلية، إقتصادية وإجتماعية، تابعة من من طبيعة الإقتصاد المتخلف نفسه، ومن تبعيته للإقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن طبيعة التغيرات البيانية المصاحبة لعملية التنمية. أما العوامل النقدية فهي لا تلعب إلا دورا ثانويا، وفي نهاية ليست إلا نتيجة لهذه الإختلالات، وتفسر القوى التضخمية بمجموعة من الإختلالات تشمل :

أولا : التخصيص في إنتاج المواد الأولية

إن تخصيص الإقتصاديات في إنتاج المواد الأولية يترتب عليه تعاضم أهمية قطاع الصادرات في الإقتصاد القومي، وهو ما يعرض هذه الإقتصاديات دائما لموجات متجددة من عدم الإستقرار النقدي عند تعرض أسعار هذه المنتجات للتذبذب في الأسواق الدولية. ففي حالة إرتفاع أسعار المواد الخام الأولية التي تنتجها هذه البلاد بمعدلات أعلى من معدلات إرتفاع أسعار وارداتها، فإن هذا التحسن في شروط التبادل الدولي يكون مصحوبا بموجات تضخمية يصعب إيقافها وذلك نتيجة الزيادة في الدخل التي لا توجه إلى زيادة الإدخار، بل توجه إلى

⁵⁰ رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، دار المستقبل العربي القاهرة، 1986، ص60-61.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتضخم

زيادة الإستهلاك، بمعنى أنها تنعكس في زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية في الوقت الذي لا يستطيع العرض تلبية.

أما عندما تنخفض أسعار المواد الأولية المصدرة، فإن ذلك من شأنه أن يحدث آثار سلبية على الميزانية العامة وذلك لتقص حصيلة الضرائب المفروضة على قطاع الصادرات، مما يدفع بزيادة الإصدار والإقراض من الجهاز المصرفي لسد العجز في الميزانية، وهذا بالطبع يؤدي إلى حدة الضغوط التضخمية.⁵¹

ثانيا : جمود النظام الضريبي

تتسم النظم الضريبية للدول المتخلفة إقتصاديا بالتخلف والجمود، وهو ما يعبر عنه في الكتابات الحديثة بضالة حجم الجهد الضريبي، حيث نجد أن متوسط الأنصبة الضريبية إلى إجمالي الناتج القومي يتذبذب حول 15%، بينما تمثل الضرائب على الدخل نصيبا ضئيلا نسبيا من إجمالي المتحصلات الضريبية إذا ما قورنت بالنصيب النسبي للضرائب غير المباشرة، أما عدد السكان الذين يدفعون الضرائب فلا تزيد نسبتهم في المتوسط عن 05% من إجمالي السكان.

يرجع الإقصاديون جمود الجهاز المالي إلى تخلف الأجهزة الإدارية للنظام الضريبي وعدم كفايتها، فضلا عن سيطرة أصحاب المصالح الخاصة على المؤسسات التشريعية، حجر عثرة أمام كل محاولة لتطوير هذا النظام. إن ضالة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل تزيد من مشكلة جمود الجهاز المالي وأثاره على الإقتصاد، حيث يترجم هذا الأمر بعدم نمو الحصيلة الضريبية مما يتناسب وحجم الإنفاق اللازم لتحقيق معدلات التنمية المطلوبة، ويؤدي بالتالي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يسهم في زيادة عرض النقود في الإقتصاد القومي بسبب لجوء الدولة إلى الجهاز المصرفي لتمويل هذا العجز.⁵²

ثالثا : ضالة عرض المنتجات الغذائية

أما فيما يخص ضالة عرض المنتجات الغذائية، فقد يعزى ذلك لتخلف قطاعات الإنتاج من جهة، والنمو المتسارع في إستهلاك الغذاء من جهة أخرى، حيث شهدت إقتصاديات الدول النامية أزمة هائلة في المجال الغذائي تمثلت في تفاقم العجز الغذائي، وحصول فجوة غذائية حادة.

والمقصود بالفجوة الغذائية هو عدم قدرة البلدان النامية على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الإحتياجات الضرورية والأساسية لنمو السكان، وقد أدى هذا الظرف إلى إزدياد الإعتماد على إستيراد

⁵¹ بن يخلف كمال، السياسات النقدية والمالية ومشكل التضخم حالة الإقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

⁵² بن يخلف كمال، السياسات النقدية والمالية ومشكل التضخم حالة الإقتصاد الجزائري، نفس المرجع السابق.

المواد الغذائية من المصادر الأجنبية بنسب متصلعة.

كما أن العرض غير المرن ناتج عن الهياكل الإنتاجية وخاصة الملكية من محدودية الطاقة الإستيرادية المنجزة من الصعوبات التي تفرضها مدخرات الصرف، فكل هذه العوامل تبرز طلبا متزايدا إحتماليا وتظهر ضغوطا في اتجاه إرتفاع المستوى العام للأسعار.

رابعا : طبيعة التنمية

من الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها الإقتصاديات الآخذة في النمو وتعرضها لضغوط تضخمية، تلك التي تصاحب البدء في العملية التنموية، يرجع التضخم الهيكلي بصفة خاصة إلى التغيرات التي تطرأ على مستوى القطاعات أو الأنشطة المكونة لعملية التنمية، فما لم يبلغ معدل النمو في القطاعات المعدل المطلوب للإنسجام مع المعدلات الأخرى، فإن عدم التوازن القطاعي أو الوظيفي تصبح عديدة ومتنوعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار في قطاعات معينة من الإقتصاد القومي نتيجة للتحويل الحاد في بنيان الطلب الذي يكون مصحوبا بإختناقات في الإقتصاد القومي، وهذا الإختلال يجد مصدره في :

- 1- الطبيعة المزدوجة للإستثمار، حيث تكون الطاقة الإنتاجية الجديدة ذات طبيعة منحصصة، بينما تؤدي الدخول النقدية التي توزعها إلى توليد طلب فعال أكثر عمومية، طول فترة الإنشاء للمشروعات الإنشائية الجديدة، وخاصة في حالة الصناعات الثقيلة، في حين تقوم بتوزيع دخول نقدية تمثل طلبا متزايدا على السلع التي لم يزد عرضها بعد.
- 2- عدم تزايد المقدرة على إستيراد المكون الأجنبي اللازم لصناعة السلع الصناعية المحلية بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج، ولصفوذة خاصة بالنسبة للصناعات التي تنتج إنتاجا يحادل محل الواردات.
- 3- تحولات بميان العرض والطلب لبعض منتجات قطاعات خاصة، في الوقت الذي تنخفض فيه المرونة السعرية لهذه المنتجات.
- 4- قضية التفاوت في توزيع الدخول التي تصاحب عملية التنمية، حيث تصدث تستحوذ قلة قلة صغيرة من بعض الشرائح الإجتماعية الغنية على معظم ثمار التنمية، وتتسم هذه القلة لسلوكها الإنفاق الترفي.
- 5- خامسا : الهيكل السكاني

فبالنسبة للهيكل السكاني فيعتبر من أهم عناصر البناء الإقتصادي التي تسبب ضغوطات تضخمية، وتدفع بمستويات الأسعار نحو الإرتفاع بإستمرار، ووفق هذا السبب يعزى الإرتفاع في الأسعار إلى التزايد في عدد السكان بمعدل يزيد عن معدل الزيادة في المواد المتاحة للإستهلاك، وذلك لوجود علاقة ترابطية بين عدد السكان وحجم

الطلب الكلي من جهة وحجم الموارد المتاحة للإستهلاك والعرض الكلي من جهة، وأي ضغوط تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي من جهة وحجم الموارد المتاحة في شكل ضغوط تضخمية تدفع بالأسعار نحو الإرتفاع.⁵³

المطلب الثاني : آثار التضخم على الإقتصاد

إن التضخم كظاهرة نقدية له العديد من الآثار الإقتصادية والإجتماعية والتي تتجاوز خاصيته النقدية، مما يعيق مسار التنمية في إقتصاديات دول العالم، وهذا ما يصعب علينا حصر آثاره كلها، لذا حاولنا التطرق إلى أبرزها على الإقتصاد.

➤ أولاً : آثاره على الجهاز النقدي الداخلي

يعبر التضخم عن فشل النقود في تاديلة وظيفتها الأساسية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، فكلما إرتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في إضطراب المعاملات بين الدائنين والمدينين، وبين البائعين والمشتريين، وبين المنتجين والمستهلكين، فتشيع الفوضى داخل الإقتصاد فيلجأ الناس إلى بديل من عملتهم المحلية، وهذا التدهور في القيمة الحقيقية لوحدة النقد يؤدي إلى فقدان أول وظيفة للنقود تقوم بها ألا وهي مخزن للقيمة.⁵⁴

➤ ثانياً : آثاره في هيكل الإنتاج

إن التضخم وما يترتب عنه من إرتفاع في الأسعار والأجور وكذا زيادة الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك، يؤدي إلى إنجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والإستثمارية، ويترتب عن ذلك عجز في الطاقات الإنتاجية، في حين القطاعات الصناعية الإستهلاكية وقطاعات الخدمات ستعاني من الطاقات الزائدة التي تحتاج لأن تعمل بمبادلات تشغيل مرتفعة. فإذا كان الإقتصاد قريبا من مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب الكلي وإرتفاع الأسعار يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة وكلما إقترب الإقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما إقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد منحنى إرتفاع الأسعار وما ينجز عنها من إنتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من إرتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يعدل الأفراد عن الإستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الإقتصاد، ويوظفون أموالهم في إنتاج السلع الإستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادة كبيرة خلال فترة التضخم.

⁵³ بن يخلف كمال، السياسات النقدية والمالية ومشكل التضخم حالة الإقتصاد الجزائري، نفس المرجع السابق.

⁵⁴ دبات أمينة، السياسة النقدية وإستهداف التضخم بالجزائر، مرجع سابق.

➤ ثالثا : الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية

إن زيادة معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

➤ رابعا : زيادة أسعار الفائدة

حيث أن إرتفاع معدل الفائدة في البنوك يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإقتراض بالنسبة إلى للمؤسسات وبالتالي ينخفض الطلب على القروض وتقل الفوائد بالنسبة للبنوك، وهذا الإنخفاض يوافق قلة الإقتراض. أما في حالة إنخفاض معدل الفائدة البنكية وهذه الزيادة توافق الزيادة في حجم القروض.

➤ خامسا : الأثر على إعادة توزيع الدخل

حيث يتأثر أصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين من جراء إنخفاض القوة الشرائية للنقود وللدخل فيما يعود بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين إرتفعت أسعار منتجاتهم، من ناحية أخرى يستفيد المقترضون بشكل أكبر من إرتفاع الأسعار ويتضرر المقترضون كثيرا من ذلك، وكذا عمليات البيع الأحل تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر ومن الصعب إستخدام مثل هذا النوع من البيع في مثل هذه الدول التي تشهد بإستمرار تزيادا متسارعا في المستوى العام للأسعار.⁵⁵

⁵⁵ دبات أمينة، السياسة النقدية وإستهداف التضخم بالجزائر، مرجع سابق

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال تطرقنا في هذا الفصل لظاهرة التضخم وصلنا إلى مجموعة من النتائج، فقد إستهدف بحثنا في المبحث الأول عن ماهية التضخم وأنواعه، فخلاصتنا من هذا المبحث هي أن التضخم حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، وكما يمكننا التمييز بين أنواع التضخم من خلال الإعتماد على معايير، منها ماهي مرتبطة بنظام الأسعار، ومنها ما هي مرتبطة بحدته، ومنها ماهي مرتبطة بمصدره.

وبالنسبة في موضوع النظريات المفسرة للتضخم والتي كانت هدف المبحث الثاني والتي حددنا فيه التطور النظري للتضخم عبر تاريخ الفكر الإقتصادي.

أما نتيجة المبحث الثالث تمثلت في أن للتضخم أسباب عدة منها ما يرجع للطلب أو العرض ومنها ما يرجع للإختلالات الهيكلية في الإقتصاد، كما بينا الدور الهام الذي تلعبه أسباب التضخم والذي تتجلى في الآثار التي يتركها التضخم من خلال تأثيره على الأوضاع الإجتماعية لأفراد المجتمع من حيث توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بإستفادة أصحاب المشاريع المستثمرين وتضرر أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب الأجور والرواتب، أو من خلال تأثيره على الإقتصاد من حيث هيكل الإنتاج وتوازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى كل من الإدخار والإستثمار.

الفصل الثالث

تمهيد :

بعد التطرق إلى الجانب النظري لظاهرة التضخم كمشكلة إقتصادية تعاني منها أغلب الدول، والسياسة النقدية من الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها والممكن إتباعها للحد من هذه الظاهرة، سنعمل في هذا الفصل على إسقاط الظاهرة على الإقتصاد الجزائري.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من الضغوط التضخمية، وذلك لأسباب عديدة أدت بدورها إلى إختلاف أنواع التضخم في الإقتصاد، والتي نتج عنه آثار جسيمة، بحيث أن الإقتصاد الجزائري كان إحدى الإقتصاديات التي مرت بأزمة الديون الخارجية، خاصة بعد الأزمة الإقتصادية بسبب الإنخفاض الحاد لأسعار البترول، وذلك بإعتبار أن الجزائر تعتمد كلياً على قطاع المحروقات، وهذا ما جعل أغلب التغيرات الحاصلة على مستوى المتغيرات الإقتصادية تتأثر بأسعار البترول، من خلال ظهور الركود والجمود وتعمق العجز في مختلف الموازين، وفي محاولة للخروج من هذا الوضع شرعت السلطات الجزائرية في سلسلة من الإصلاحات لمواجهة الوضع، وقد تناول الفصل الثالث من الدراسة تحليل ظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2014، ولإلقاء الضوء على هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كما يلي :

- 1- المبحث الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر وقانو النقد والقرض.
- 2- المبحث الثاني: مؤشرات التضخم والفجوة التضخمية وتطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.
- 3- المبحث الثالث: تقييم فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم خلال الفترة 2000-2013.

المبحث الأول : تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر وقانون النقد والقرض

لقد عزز قانون النقد والقرض الإهتمام بالسياسة النقدية كأهم أدوات السياسة الإقتصادية، حيث عرفت السياسة النقدية بعد سنة 1990 تحولات كبيرة أبرزت أهميتها ضمن سياسات الإصلاحات التي إنتهجتها الجزائر في إطار التحول إلى إقتصاد السوق، وهذا ما سنراه في هذا المبحث من خلال استعراض مسار السياسة النقدية في الجزائر وقانون النقد والقرض.

المطلب الأول : تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر

بالنظر إلى التطورات الإقتصادية والمصرفية في الجزائر عبر المراحل المختلفة ز يمكن بيان أهم معالم السياسة النقدية وفقا لما يلي :

المرحلة الأولى 1962- 1970 :

ورثت الجزائر بعد الإستقلال نظاما مصرفيا تابعا للإستعمار تحكمه قواعد ومبادئ الإقتصاد الليبرالي من جهة وتبنى النهج الإشتراكي في تسيير الإقتصاد من جهة أخرى، نتج عن هذا التوجه إزدواجية في النظام المصرفي مما أثر سلبا على إحتواء البنك المركزي ككل وتسييره وفق التوجهات الجديدة للدولة، وقد تميزت الجزائر في هذه الفترة بـ:

❖ حادثة إستقلال البلد.

❖ عدم إكتمال البناء المالي والمصرفي.

❖ التبعية للمؤسسات المالية والإقتصادية للمحتل.

وبعد أول إجراء قامت به السلطات الجزائرية بعد الإستقلال هو فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في أوت 1962، أعقب هذا الإجراء إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 ليتم بعدها إنشاء المؤسسات المالية البنكية إبتداء من ماي 1963.

خلال فترة الستينيات إلى بداية السبعينيات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم وذلك لخصوصية المرحلة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري في المجالين النقدي والمالي بشكل خاص، فقد كان هناك إعتقاد كبير علميانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة الإستثمارية بما ينسجم والمخططات المركزية، الأمر الذي غيب معها

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

آليات السياسة النقدية طيلة هذه المرحلة، حيث تم تسجيل عدم مرونة سعر الفائدة، وتفضيل الإستثمارات الحقيقية على حساب السياسة الائتمانية.⁵⁶

المرحلة الثانية : 1971- 1980 :

خلال فترة السبعينيات والتي ساد خلالها المخططين الرباعيين الأول 1970- 1973، والثاني 1974- 1977، والتي تميزت بإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية وتم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزين العامة للدولة، فبعد أن كانت السلطات الإقتصادية تتبع سياسة التسيير الإداري للإئتمان لتمويل النشاط الإقتصادي، أسند هذا الدور لوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد والقرض، لضمان تمويل إحتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا. كما تم خلال هذه المرحلة إلزام المؤسسات المصرفية والمالية بالإكتتاب في سندات الخزينة، لتأمين إعادة تمويل هذه الأخيرة، وهو ما يبين لنا غياب آليات السياسة النقدية، فقد ظلت السلطة النقدية بيد السلطات السياسية (وزارتي التخطيط والمالية) بعيدا عن البنك المركزي.⁵⁷

المرحلة الثالثة 1980- 1990 :

عرف القطاع المصرفي خلال عقد الثمانينات بعض الإصلاحات وما إنبثق عنها من اتجاه نحو لا مركزية القرار أحيانا خاصة بصور قانون القرض والبنك لعام 1986، والذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية، حيث إنبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض، وتمكن حينها البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي وتفعيل آلية سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة إبتداء من عام 1989، ومن ثم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وتعززت بصور قانون إستقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية والتجارية في التسيير، كما تم إلغاء إلزامية التوطين لدى البنوك، وتأكيد الدور التمويلي للبنوك التجارية لمختلف الإستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة، لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد.

وتميزت هذه الفترة بـ :

❖ مواصلة ضعف الجهاز البنكي خلال عدم إمكانيته تعبئة الإدخار والموارد اللازمة لتمويل الإقتصاد الوطني، وقد بلغ مستوى النقدية خارج الجهاز المصرفي سنة 1990 معدل 49.7% من M1، وهذا كله أدى إلى الإعتماد على البنك المركزي في تمويل القروض.

⁵⁶ قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي، أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015- 2016.

⁵⁷ قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي حالة الجزائر، نفس المرجع السابق.

- ❖ نقص السيولة الكافية لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل، وكثرة إستخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل من أشكال القروض الرئيسية.
- ❖ التخفيضات المتواصلة لقيمة الدينار الجزائري وما نجم عنها من إنخفاض معدلات الإستثمار.

المرحلة الرابعة بعد سنة 1990 :

وبصدور قانون النقد والقرض 90-10، أعيد الإعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والإئتمان الأمر الذي إنعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990، حيث تم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية وتم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للإسترداد سنويا، فضلا عن إلغاء الإكتتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة، الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط إقتصادية وبعث سياسة إئتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة وإعتماد الجدوى الإقتصادية في إتخاذ القرارات التمويلية. لذلك خلال هذه المرحلة بدأت تتضح معتمام السياسة النقدية في الجزائر من خلال تفعيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية بإعتباره بنك البنوك وآخر ملجأ للنظام الإئتماني ككل، ومن ثم أصبح يؤثر على السياسة الإئتمانية للبنوك التجارية وما لذلك من آثار على التوسع النقدي في الجزائر.

وقد كان دخول الجزائر في إصلاحات إقتصادية شاملة في هذه المرحلة أثر على السياسة النقدية المنتهجة من خلال عقد إتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية وذلك إبتداء من عام 1989 وإلى غاية عام 1994 ضمن شروط معينة، وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي :

- ❖ الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة 1990-1993.
- ❖ إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز الإدخار المحلي.
- ❖ السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية، إذ تم إدخال أداة نظام الإحتياطي الإجباري منذ سنة 1994.
- ❖ التحويل نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوح (السوق النقدي).
- ❖ أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي جراء مشروطة صندوق النقد الدولي.

كل تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية، وبالتالي فعلت دور السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري، وقد إنعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية، إلا أن معدل سيولة الإقتصاد خلال فترة عقد الإتفاقية مع صندوق النقد الدولي عرف إنكماشاً نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي تضمنتها بنود المشروطة.⁵⁸

⁵⁸ فناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي حالة الجزائر، نفس المرجع السابق

المطلب الثاني : قانون النقد والقرض

لقد جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 10-90 المؤرخ في 14-04-1990 عقب الاصلاحات و التعديلات التي حدثت بعد القانون المصرفي بعد عام 1986 و اتضح أنها لا تتلائم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة خاصة منها الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ولذلك جاء قانون 10-90 الذي يعتبر من القوانين التشريعية الاساسية للاصلاحات المصرفية بالاضافة الى انه حمل معه افكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم القطاع المصرفي.

إن صدور قانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض و المؤرخ في 14-04-1990 كان منعطفا حاسما فرضه اقتصاد السوق لإصلاح و انعاش القطاع المصرفي الجزائري ، و بالرغم من أنه صدر في ظروف صعبة نوعا ما إلا ان معظم الإئتمانات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء قانون 10-90 ليحرر البنوك التجارية من القيود الإدارية المفروضة عليها و يفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة فوضع التعريف بالقانون الاساسي للبنك المركزي "بنك الجزائر" و نظم البنوك و القرض في آن واحد، وهو بذلك :

يجعل هيكله القطاع المصرفي أرضية لعصرنته.

- يعطي البنك المركزي إستقلاليته.

- يمكن البنك المركزيمن إستعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.

- يزيل كل العراقيل أمام الإستثمار الأجنبي.

- يدخل العقلانية الإقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة والسوق

ويعتبر قانون النقد والقرض القاعدة التشريعية الأساسية للإصلاحات الاقتصادية، حيث تناول جميع المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك وذلك ضمن ثمانية (08) محاور أساسية وهي :

1- هياكل البنك المركزي وتنظيم عملياته.

2- التنظيم النكي.

3- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.

4- حماية المودعين والمقترضين.

5- تنظيم سوق الصرفوحركة رؤوس الأموال.

6- العقوبات الجزائية.

7- أحكام إنتقالية ومختلفة⁵⁹ ..

أهداف قانون النقد والقرض :

يهدف قانون النقد والقرض 90-10 إلى أهداف نوجزها فيما يلي :

1- إدراج قواعد السوق :

صدر قانون النقد والقرض في إطار المسعى الذي تبنته الجزائر للإنتقال من اللإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، حيث أن سياسة السوق ترى أنه لا بد على كل مستعملي رؤوس الأموال أن يدفعوا سعرا حقيقيا من أجل ضمان عدم إفراجهم في اللإستهلاك وعدم تبيذيرهم لعوامل الإنتاج.

2- التطهير المالي :

وضع قانون النقد والقرض أسسا جديدة للعلاقة بين البنوك وزبائنها، وطلب بوضع مبدأ تسديد القرض من طرف المقترض نفسه وليس من طرف الخزينة العمومية، كما كان معمولا به من قبل، حيث لم تعد البنوك بموجب هذا القانون تتحمل ديون المؤسسات العمومية، وهذا يعني أن المؤسسات التي لا تستطيع الدفع يمكنها أن تصفي بعد أحد دائنها ولقد تأكد هذا القرار قانونيا بإصدار قانون 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للقانون التجاري، وعله كان لا بد من البنوك التجارية عند منحها قروض إستغلال أن تراجع وتفحص وتتحقق من كون رقم الأعمال المتوقع لزيونها سوف يكون كافيا لتسديد القروض وفوائدها في الأجل القصير، أما فيما يتعلق بقروض الإستثمار فلا بد على البنك التجاري أن يعيد إجراء دراسة المردودية المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة القرض، وقد تم إنشاء مصلحة مركزية المخاطر التي يستوجب قانون 90-10 إنخراط كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية فيها وعدم منح هذه الأخيرة للقروض إلا بعد حصولها على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من القرض من مركزية المخاطر.

3- معالجة التضخم :

إن ظاهرة التضخم تعتبر من أهم المشاكل في إقتصاديات دول العالم، والجزائر في سعيها للإنتقال إلى إقتصاد السوق، ومن خلال قانون النقد والقرض 90-10 تسعى إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها

⁵⁹ عبدالرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة (تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح)، أطروحة نيل شهادة دكتورا في علوم التسيير فرع

النقود والمالية، الجزائر، 2011-2012.

النقدية بتحفيز البنوك التجارية على تعبئة فائض السيولة لديها والتحكم في توزيع القروض من جهة، ومن جهة أخرى إلى التقليص من لجوء الخزينة إلى البنك المركزي⁶⁰.

4- الإستثمار الأجنبي :

أعطى قانون النقد والقرض دعماً جديداً من أجل تحفيز الإستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات، فقط أعطى للبنك المركزي كل الصلاحيات في تحديد شروط فتح مصارف أجنبية في الجزائر، وقد حول منح الترخيص بفتح البنوك الأجنبية لمجلس النقد والقرض، حيث يمكن للمجلس أن يسحب الإعتماد كلما إقتضت الضرورة سواء كان ذلك تلقائياً إذا لم يلتزم البنك الأجنبي بالشروط التي قدم على إثرها الإعتماد، أو بناء على طلبه. كما أن مجلس النقد والقرض ممثلاً للبنك المركزي يحدد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية المتعلقة بتمويل الأنشطة التي ليست مخصصة للدولة، ويحدد شروط تحويل إلى الوطن كل المداخيل والفوائد والربوع والأرباح الأخرى⁶¹.

المبحث الثاني :

مؤشرات التضخم والفجوة التضخمية وتطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

يعتبر التضخم من المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري على غرار معظم الإقتصاديات الحديثة وخصوصاً الدول النامية، حيث عرف الإقتصاد الجزائري ضغوط تضخمية حادة، بدأت تتطور خلال عقد الثمانينات نتيجة تحول الجزائر من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، ثم وصلت الضغوط التضخمية خلال عقد التسعينات إلى مستويات مرتفعة جداً بسبب العشرية السوداء، مما أدى ذلك إلى تدمير البنى التحتية للإقتصاد الجزائري وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي وإرتفاع معدلات البطالة وإنخفاض حجم الإحتياطات الأجنبية بسبب توقف الصادرات النفطية وإرتفاع حجم الإصدار النقدي وإنخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري. ونتيجة لهذه الظروف السياسية والإقتصادية عبر المستقرة أدت إلى تطور ظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول : تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

قبل التطرق لدراسة الأسباب والعوامل التي ساهمت في إرتفاع معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري، لا بد من الوقوف إلى أهم الأرقام القياسية التي تعكس الإرتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية،

⁶⁰ عبدالرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة (تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح)، نفس المرجع السابق.

⁶¹ عبدالرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة (تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح)، نفس المرجع السابق.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

وهناك عدة أنواع من الأرقام القياسية في الإقتصاد الجزائري التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم فيه وهي :

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

2- المخفض الضمني للنواتج المحلي الإجمالي.

أولا : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر (CPI (Consumer Price Index) :

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك، أي أنه مؤشر يعكس التغيرات النسبية في أسعار هم السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد من وقت لآخر مقارنة مع سنة معينة هي سنة الأساس، وعليه فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعكس لنا مقدار الزيادة في النفقات المعيشة الناشئة نتيجة تغير أسعار السلع والخدمات اللازمة والتي يمكن الحصول عليها بنفس الكميات في سنة الأساس.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشرا مهما للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار أي التضخم الحاصل في إقتصاد بلد معين، كما يستفاد منه كمخفض للوصول إلى الأسعار الثابتة لبعض المؤشرات الإقتصادية المهمة حيث تعنى الدول المتخلفة بتوفير أرقام دقيقة ومعبرة لهذا المتغير لما له من أساس مباشر برفاهية الفرد والمستوى المعيشي له.

لقد كانت الحاجة إلى قيلس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معين من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية العامة، ولذلك فإن الرقم القياسي لنفقة المعيشة يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها إستخداما، ولكن نظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد أعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة دليلا على هذا المستوى.

إن سلة الإستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في تيلك السلة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد، كما تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات ONS مع الأسر بنوعها في المدن والأرياف.⁶² وفي الجزائر يضم مؤشر أسعار الإستهلاك CPI ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الإستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، وتتمثل في (1- الأغذية والمشروبات غير الكحولية 2- الملابس والأخذية 3- السكن 4- الأثاث ولوازم التأثيث 5- الصحة 6- النقل 7- الإتصال 8- التربية والثقافة والترفيه والنشاطات).

⁶² تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2002.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه يفسر (تكلفة المعيشة) أو تغيراتها أو ميزانية الإستهلاك للأسر.⁶³

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم منذ الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الإتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الإقتصاديات إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب، منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المخفضة بواسطة تجار التجزئة، وحيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار المستهلك على أنها الإرتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناء على الدراسات المحققة حول إستجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة، فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الإعتبار إمكانية وقدرة إنتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة إرتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك، ويشير بعض الإقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل، حيث يواجه المخللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار المستهلك بالنسبة للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جميع الأسعار الفردية، والجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (III - 1) : تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014)

السنوات	مؤشر سعر الإستهلاك CPI	التغير %	السنوات	مؤشر سعر الإستهلاك CPI	التغير %
1990	21,16	17,88	2003	105,75	4,26
1991	26,64	25,90	2004	109,95	3,97
1992	35,08	31,68	2005	111,47	1,38
1993	42,28	20,52	2006	114,05	2,31
1994	54,54	29,00	2007	118,24	3,67
1995	70,79	29,79	2008	123,98	4,85
1996	84,03	18,70	2009	131,1	5,74
1997	88,82	5,70	2010	136,23	3,91
1998	93,26	5,00	2011	142,39	4,52
1999	95,68	2,59	2012	155,1	8,93
2000	95,97	0,30	2013	160,11	3,23
2001	100	4,20	2014	164,77	2,91
2002	101,43	1,43			

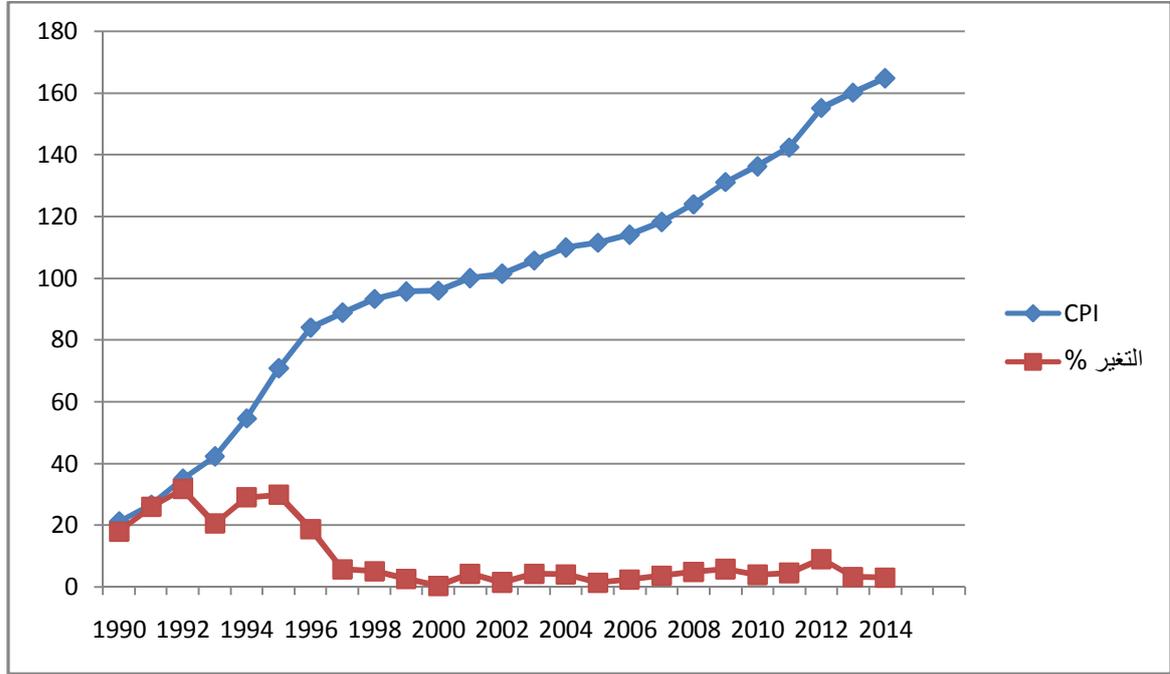
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

⁶³ بن البار أحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، أطروحة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الإقتصادية، محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

-Office National des statistiques, consulter le : 21-05-2018 sur le site : <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>

شكل رقم (III – 1) : تطور الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-1) والشكل رقم (3-1)، نلاحظ أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد عرف ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة (1990-2014)، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي قدره 09.67%، ويعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة الإرتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، حيث أنه متذبذب من سنة إلى أخرى، كما أنه عرف مستويات مرتفعة في بعض السنوات.

وخلال الفترة (1990-1995)، إرتفع معدل النمو في القم القياسي لأسعار المستهلك من 17.88% سنة 1990 إلى 31.68% سنة 1992، ووصل إلى 29.00% خلال سنتي 1994 و1995 على التوالي، ويمكن إرجاع الإرتفاع إلى الإنخفاض في قيمة العملة الوطنية، التي ألحقت الضرر بمستويات الأسعار، التي مست المواد الغذائية التي كانت مدعومة من طرف الدولة، في إطار برنامج الإستعداد الإثتماني الثالث أفريل 1994، لتصل نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى، وكذلك ضعف النشاط الإقتصادي الذي تسبب في إنخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي.

وخلال الفترة 1996-2000 سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إنخفاضا مقارنة بالفترة السابقة، حيث إنتقل من 18.70% سنة 1996 إلى 5.70% سنة 1997. ويرجع هذا الإنخفاض إلى إنتهاج الدولة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

لسياسات مالية ونقدية تقييدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى تخفيض المداخيل لا سيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول متشددة ويرجع سبب الإرتفاع خلال الفترة الأولى إلى تخفيض العملة وما ترتب عنها من إرتفاع في تكاليف الواردات وخدمة الديون الخارجية بالإضافة إلى إرتفاع عجز الميزانية وتمويلها عن طريق الإصدار النقدي.

واستمر معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في التراجع حتى قارب الصفر سنة 2000 (0.30%)، وهذا راجع إلى الإجراءات التي إتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي: كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الإقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي ذكرت سابقا، سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إرتفاعا سنة 2001 إذ بلغ 4.20%، ويفسر هذا الإرتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M2، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار البترول والإنتلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي وإرتفاع الأجور كذلك إبتداء من سنة 2001، وهذا الإرتفاع يرجع بالأساس إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن هذه الأسعار إرتفعت عالميا بشكل ملحوظ في نفس السنة.

أما خلال الفترة 2002-2009 فقد تميزت بإرتفاع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 1.43% سنة 2002 ليصل إلى 5.74% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى إرتفاع سعر اليورو مقابل الدولار وكذا إرتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية، وتزامنا مع إنطلاق برنامج دعم النمو، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ 4.26% سنة 2003، ثم إنخفض إلى 3.97% سنة 2004، ليصل إلى 1.38% سنة 2005.

وبعد ذلك سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إرتفاعا خلال هذه الفترة لينتقل من 2.31% سنة 2006، ليصل إلى 3.67% سنة 2007، بفعل التوسع في السياسة المالية، وانطلاق برنامج دعم النمو ولتسارع الزيادة في أسعار الجملة للفواكه والخضر، وتفسر الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بضعف العرض من جهة والمضاربة في سوق التنظيم والضبط من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى الإرتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، لا سيما المنتجات الفلاحية الطازجة والخدمات والمواد نصف المصنعة، وإرتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات، حيث كانت عرضة للصدمة على مستوى الزيادات في أسعار الحبوب والمنتجات الحليبية، وهي سلع غذائية تستوردها الجزائر بكميات متغيرة.

وفي سنة 2010 إنخفض معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إنخفاضا طفيفا ليصل إلى 3.91%، وسبب هذا الإنخفاض هو إرتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، ليسجل أعلى معدل له منذ سنة 1996

ليصل إلى 8.93% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 أي 4.52% ، ليتراجع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2013 إلى 3.23% وفي سنة 2014 إلى 2.91% على التوالي. وهذا الإرتفاع يتفسر بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم، وهذه الفترة تميزت بعدم إستقرار الأسعار وهذا راجع إلى رفع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع والخدمات بغية جعل الأسعار تستجيب للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعي للحكومة.

إن إنخفاض معدل النمو في الرقم القياسي للأسعار المستهلك في السنوات الأخيرة يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة الجزائرية وأيضا يعكس مدى الإنكماش الإقتصادي والبؤس الإجتماعي الذي تمثل في تدهور القوى الشرائية أي تراجع مستوى الطلب الكلي.

ثانيا : الرقم القياسي الضمن (مكمش الناتج المحلي الإجمالي)

على الرغم من فعالية مؤشر أسعار الإستهلاك في مراقبة الإتجاهات التضخمية إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب مما جعلت الكثير من الإقتصاديون يعتمدون على مؤشر آخر لإحصاء التغيرات التي تحصل في الأسعار ، ويسمى هذا المؤشر بالرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الرقم القياسي الضمني من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الإقتصاد الوطني، سواء كانت سلع إستهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الإقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكمش الضمني أو مكمش الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجرية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الإقتصاد بناء على ناتج القسمة ، فإذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن الإستقرار في مستويات الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يعبر عن وجود ضغوط تضخمية في الإقتصاد، كما أن إنخفاض الناتج عن 100 يعبر عن إنخفاض في مستويات الأسعار.

كما أنه يتميز بإحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أماننا مشكلو الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما تواجهها أثناء إجراء الإستجابات الميدانية. وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها.⁶⁴

⁶⁴ تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، مرجع سابق، ص293.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

ويحتوي كذلك على بعض الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان الصادرات ولا يأخذ بعين الإعتبار أسعار الواردات. والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر:

جدول رقم (III - 2) : تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	مؤشر سعر الإستهلاك CPI	مؤشر الرقم القياسي الضمني IPD	السنوات	مؤشر سعر الإستهلاك CPI	مؤشر الرقم القياسي الضمني IPD
1990	21,16	260,33	2003	105,75	1758,01
1991	26,64	400,36	2004	109,95	1973,32
1992	35,08	488,14	2005	111,47	2291,53
1993	42,28	554,65	2006	114,05	2533,21
1994	54,54	715,92	2007	118,24	2695,21
1995	70,79	920,52	2008	123,98	3120,05
1996	84,03	1141,64	2009	131,1	2771,81
1997	88,82	1221,58	2010	136,23	3218,62
1998	93,26	1183,33	2011	142,39	3791,06
1999	95,68	1311,80	2012	155,1	4004,40
2000	95,97	1634,47	2013	160,11	4101,59
2001	100	1601,67	2014	164,77	4073,99
2002	101,43	1622,81			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

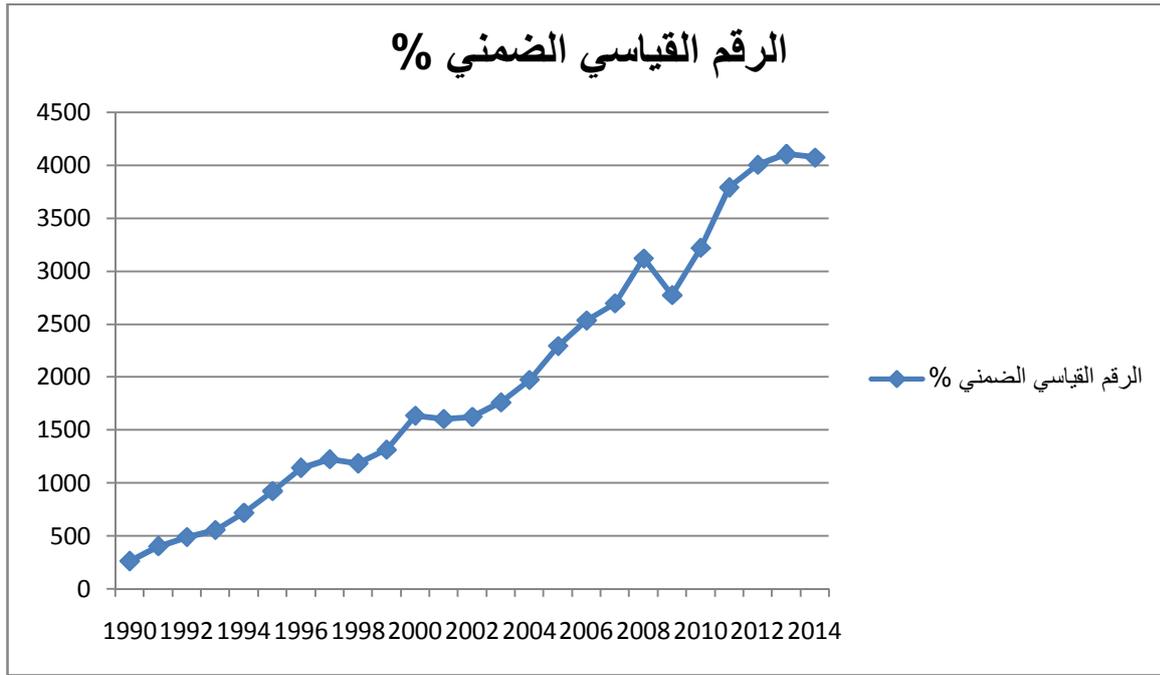
-Office National des statistiques, consulter le : 21-05-2018 sur le site : <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>

-World Bank, World Development Indicators , consulter le : 21-05-2018 sur le site :

<http://data.albankaldawli.org/country/ageria?view=chart>.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

شكل رقم (III - 2) : تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (2-3) والشكل رقم (2-3) نلاحظ أن المخفض الضمني مرتفع خلال الفترة (1990-1999)، كما نلاحظ القفزات الكبيرة التي شهدتها المخفض الضمني، ففي سنة 1990 ارتفع من 260.33% إلى 1311.80% في سنة 1999، وهذا دلالة على التضخم الجامح الذي شهدته الإقتصاد الجزائري خلال عقد التسعينات نتيجة إرغاء الرقابة على معظم أسعار السلع الاستهلاكية.

وخلال الفترة (2000-2014)، نلاحظ أن المخفض الضمني في سنة 2000 كان 1634.47% ليصل إلى 4073.99% سنة 2014، كما يتضح لنا أن المخفض الضمني كان في إرتفاع تدريجي إلى غاية سنة 2004، وبعد قفز قفزات كبيرة ليصل إلى 4073.99% سنة 2014 وهذا دلالة على أن الإقتصاد الوطني شهد إرتفاع كبير وهائل في الأسعار، ويفسر هذا الإرتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي.

المطلب الثاني : قياس الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

إن الفجوة التضخمية سواء التي تقاس عن طريق معيار فائض الطلب أو التي تقاس عن طريق معامل الإستقرار النقدي توضح بشكل جلي الضغوط التضخمية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

أولا : معيار فائض الطلب

إن معيار فاض الطلب هو مقياس آخر لقياس التضخم، وهو يستند في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز Keynes في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى أن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار إلى الإرتفاع. ويمكن إعتبار نسبة فائض الطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية، فكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغوط متزايدة على الموارد المحلية من سلع وخدمات، مما يعرض الأسعار في الداخل إلى موجات إرتفاع للأسعار، حيث أن الفجوة التضخمية بهذا المعنى تمثل ضغط صافي الطلب على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقاة الإستيرادية للإقتصاد، ومن هنا يتم حساب نسبة صافي فائض الطلب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. والجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (III - 3) : تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الوطني الإجمالي وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)
الوحدة : مليار دولار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الإنفاق المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	فائض الطلب	فائض الطلب/الناتج المحلي الإجمالي %
1990	213.4984	564,1	350,6	164,2
1991	210.9364	797,9	587,0	278,3
1992	214.7333	1033,0	818,3	381,1
1993	210.2239	1181,8	971,6	462,2
1994	208.3319	1544,0	1335,7	641,1
1995	216.2485	2046,4	1830,1	846,3
1996	225.1147	2420,5	2195,4	975,2
1997	227.5909	2514,2	2286,6	1004,7
1998	239.1981	2828,7	2589,5	1082,6
1999	246.8524	3137,0	2890,2	1170,8
2000	252.2832	3306,2	3053,9	1210,5
2001	263.9198	3606,9	3343,0	1266,7
2002	278.6993	4076,2	3797,5	1362,6
2003	298.7657	4497,4	4198,6	1405,3
2004	311.6126	5263,3	4951,7	1589,1
2005	329.9977	5812,8	5482,8	1661,5
2006	335.6077	6215,4	5879,8	1752,0
2007	347.0184	7276,7	6929,7	1996,9
2008	353.9587	8916,4	8562,5	2419,1
2009	359.622	10025,9	9666,3	2687,9
2010	372.569	11149,5	10776,9	2892,6
2011	383.001	13102,8	12719,8	3321,1

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

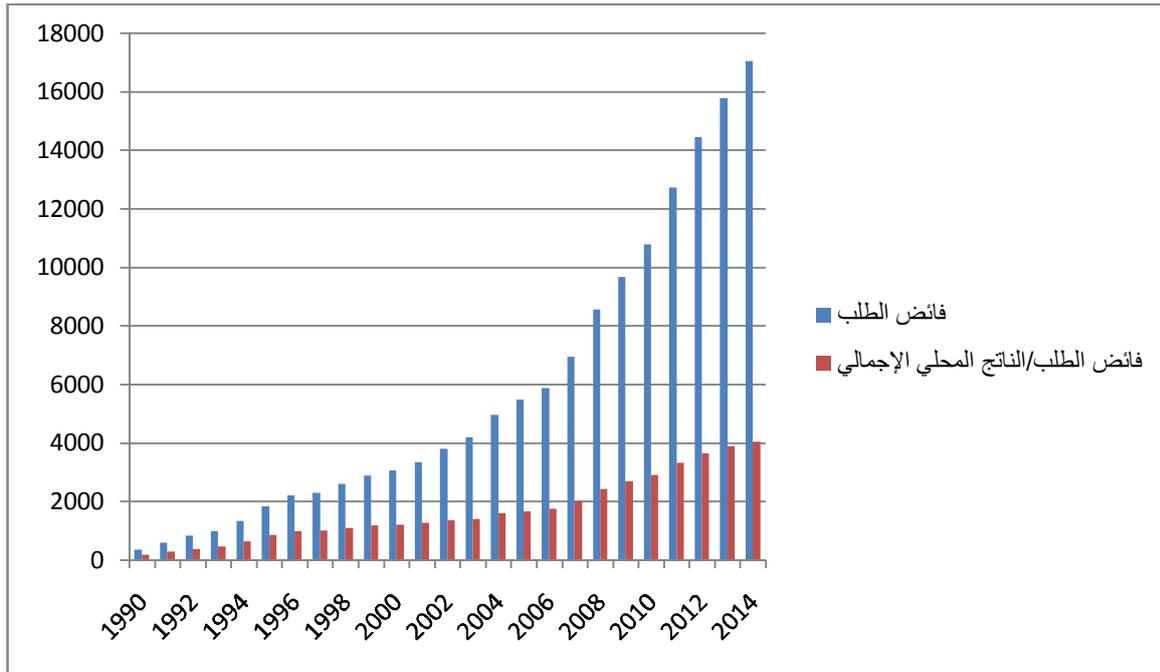
3651,1	14445,8	14841,0	395.64	2012
3877,3	15769,5	16176,2	406.7179	2013
4034,5	17032,7	17454,9	422.1732	2014

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البنك الدولي.

-World Bank, World development Indicators, consulter le : 21-05-2018 sur le site :

<http://data.albankaldawli.org/country/ageria?view=chart>.

شكل رقم (III - 3) : تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الوطني الإجمالي وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (2-3) والشكل رقم (2-3)، نلاحظ أن فائض الطلب عرف إرتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 350,6 سنة 1990 إلى 17032,7 مليار دينار سنة 2014، كما أن الإنفاق المحلي الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى إرتفاع نسب الإنفاق المحلي الإجمالي إلى الناتج الداخلي الاجمالي بقيم فانت 100%. وخلال الفترة 1990-2000 فنلاحظ أن معدلات نمو فائض الطلب كانت متذبذبة، انتقلت من 38.41% سنة 1990 إلى 5.66% سنة 2000، أي انخفضت ب 6.79 مرة، والسبب في ذلك يرجع إلى برامج ادارة الطلب التي اشرف عليها صندوق النقد الدولي، وخلال الفترة 2001-2004 عرفت ارتفاعا، وتزامنا مع برنامج الإنتعاش الإقتصادي انتقلت من 13.60% سنة 2001 إلى 17.94% سنة 2004، كما ايضا فائض الطلب ارتفعا خلال الفترة 2005-2009، وتزامنا مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث انتقل من 5482.8 دج مليار دج سنة 2005 إلى 9666.3 مليار دج سنة 2009، أي ب 1.76 مرة، ثم خلال الفترة 2010-2012 عرف

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

فائض الطلب ارتفاعا، وتزامنا مع برنامج توطيد النمو انتقل من 10776.9 مليار دج سنة 2010 الى 17032.7 مليار دج سنة 2014، أي بـ 1.58 مرة.

ثانيا : معامل الإستقرار النقدي

مادامت العبرة ليست بالزيادة المطلقة في حجم وسائل الدفع أو الإئتمان البنكي للحكم على وجود التضخم أو الإنكماش، وإنما العبرة بما يظهر من نتيجة العلاقة بين هذين المتغيرين والمتغيرات الإقتصادية الأخرى لمعرفة درجة الخلل التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري، وقصد الوصول إلى هذا الهدف سنعتمد ومن أجل الحكم على وجود القوى التضخمية على مؤشر معامل الإستقرار النقدي في الجزائر خلال المراحل المختلفة لتطور الإقتصاد الجزائري. والجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (III - 4) : تطور الضغط التضخمي (معامل الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

الوحدة : مليار دولار دج

السنوات	M2	AM2/M2	PIB	APIB/PIB	معامل الإستقرار النقدي
1990	308147	5,78	213498,43	0,80	6,48
1991	343324	11,42	210936,45	-1,20	-9,51
1992	414745	20,80	214733,31	1,80	11,56
1993	544456	31,27	210223,91	-2,10	14,89
1994	584183	7,30	208331,9	-0,90	-8,11
1995	675928	15,70	216248,5	3,80	4,13
1996	739895	9,46	225114,69	4,10	2,31
1997	848250	14,64	227590,95	1,10	13,31
1998	1003136	18,26	239198,09	5,10	3,58
1999	1199476	19,57	246852,44	3,20	6,12
2000	1366769	13,95	252283,19	2,20	6,34
2001	1559914	14,13	263919,81	4,61	3,06
2002	2296636,92	47,23	278699,32	5,60	8,43
2003	2727389,26	18,76	298765,67	7,20	2,60
2004	3169324,32	16,20	311612,6	4,30	3,77
2005	3485975,85	9,99	329997,74	5,90	1,69
2006	3794389,22	8,85	335607,7	1,70	5,20
2007	4534223,04	19,50	347018,37	3,40	5,73
2008	5615945,1	23,86	353958,73	2,00	11,93
2009	6496177,36	15,67	359622	1,60	9,80
2010	6718843,5	3,43	372569	3,60	0,95
2011	7545280,22	12,30	383001	2,80	4,39
2012	8895160,72	17,89	395640	3,30	5,42

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

3,10	2,80	406717,92	8,67	9666153,68	2013
2,00	4,10	423393,35	8,22	10460230,8	2014

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

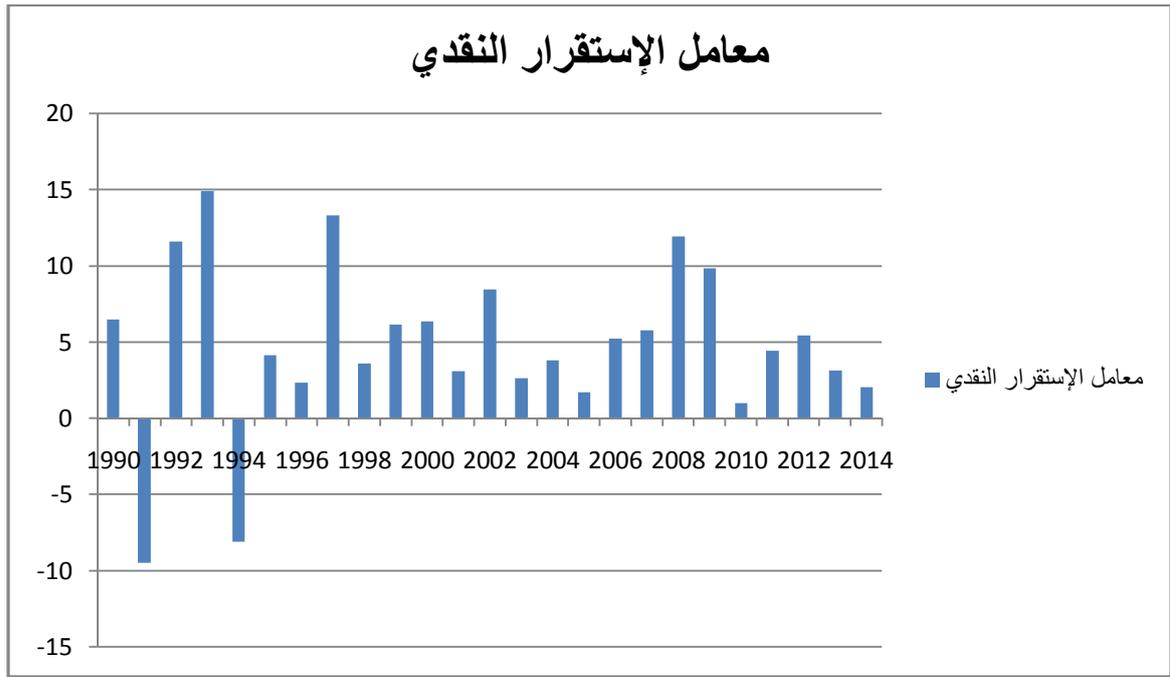
-World Bank, World development Indicators, consulter le : 21-05-2018 sur le site :

<http://data.albankaldawli.org/country/ageria?view=chart>.

-Office National des statistiques, sur le site : <http://www.ons.dz/-Monnaie-1994-2005-.html>.

Banque d'Algerie, www.bank-of-algeria.dz : les rapports annuels de la banque sur le site : <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

شكل رقم (III - 4) : تطور مؤشر معامل الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-3) بإستخدام برنامج (Excel 2007).

من خلال الجدول رقم (3-3) والشكل رقم (3-3)، نلاحظ أن خلال فترة الدراسة (1990-2014) شهدت ارتفاع في معدل النمو السنوي لكمية النقود الذي بلغ متوسطه السنوي نسبة 15.01%، أما معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فبلغ خلال الفترة السابقة النسبة 2,5%، وبلغ معامل الإستقرار النقدي خلال نفس الفترة ما نسبته 2.73%، وهذا يشير وبديل أن الزيادة في كمية النقود عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لها دور في تغذية الضغوط التضخمية. وكما تميزت هذه الفترة (1990-2014) بعدم الإستقرار النقدي ظهر في صورة ضغوط تضخمية ما عدا في السنوات 1991، 1993، 1994 اللواتي تميزت بوجود صورة انكماشية اقتصادية، أما سنتي 1993 و1994 تمثلان معدلاي تضخم مرتفعين في الوقت الذي يسجل فيه معامل الإستقرار النقدي نتيجة سلبية قدرها -14.89% سنة 1993 و -8.11% سنة 1994. ويعود هذا إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ في الإرتفاع نسبيا، ولهذا فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الإقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

أما في الفترة (1995-2014)، سجل معامل الاستقرار النقدي نسبة 4.13% سنة 1995 و 2.00% سنة 2014 وهذا يدل على أنه بإتجاهات تضخمية مجسوسة، حيث في نفس الفترة بلغ متوسط معتمل الإستقرار النقدي 5.19%، وجدا يدل على الدور الذي تمارسه الزيادة في كمية وسائل الدفع عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية.

من خلال كل هذا وطبقا لمعيار معامل الإستقرار النقدي، يتضح أن الإقتصاد الجزائري عانى ن ضغوط تضخمية في أغلب سنوات تطوره، وذلك بفضل إختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لكمية النقود ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بحيث مع استمرار النقود بالزيادة بطريقة سريعة وغير طبيعية وبمعدلات تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ارتفعت قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي بمقابلة الزيادة في حجم الطلب مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الإرتفاع.

المطلب الثالث : تطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

حددت المادة 35 من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي تعددت حسب نص هذه المادة، إذ شملت هدف تحقيق معدل نمو إقتصادي منتظم بالدرجة الأولى إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف إستقرار الأسعار والحفاظ على إستقرار قيمة العملة خارجيا فكانا بالدرجة الثانية، فتميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب هذه المادة بالتعدد والتضارب، كهدف النمو الإقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار، وعدم إعطاء الأولوية لهدف إستقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.⁶⁵

في المقابل أولى الأمر 10-04 أهمية كبيرة للإستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية له الأولوية وأبقى على باقي الأهداف دون تغيير، لتشهد بذلك أهداف السياسة النقدية نقلة نوعية حيث أصبح إستقرار الأسعار هدفا للسياسة النقدية في ظل توجه بنك الجزائر نحو إستهداف التضخم.

ونظرا لعدم وضوح العلاقة بين نمو المجمعين M1 و M2 ومعدل التضخم مايدل على أنهما لايعبران عن الهدف الوسيط الملائم للسياسة النقدية لتفسير تغير مستوى الأسعار، اعتبر بنك الجزائر ابتداء من سنة 2001 القاعدة النقدية هدفا وسيط للسياسة النقدية لأن صافي الأصول الأجنبية أصبح يلعب الدور الرئيسي في توسع حجم السيولة في الإقتصاد الوطني.⁶⁶

وللوقوف أكثر على التطور الذي شهدته أهداف السياسة النقدية وجب الوقوف بنوع من التحليل على تطور معدل التضخم خلال الفترة التي تزامنت مع كل توجه كما يلي :

⁶⁵ طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000،2011)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014، ص 29.
⁶⁶ بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر، 2003، ص 24.

المرحلة الأولى : (1990-2000)

تميزت هذه الفترة بتعدد وتضارب أهداف السياسة النقدية فضلا على أن إستقرار الأسعار لم يكن هدفها الأساسي والجدول الموالي يبين تطور معدل التضخم خلالها كما يلي :

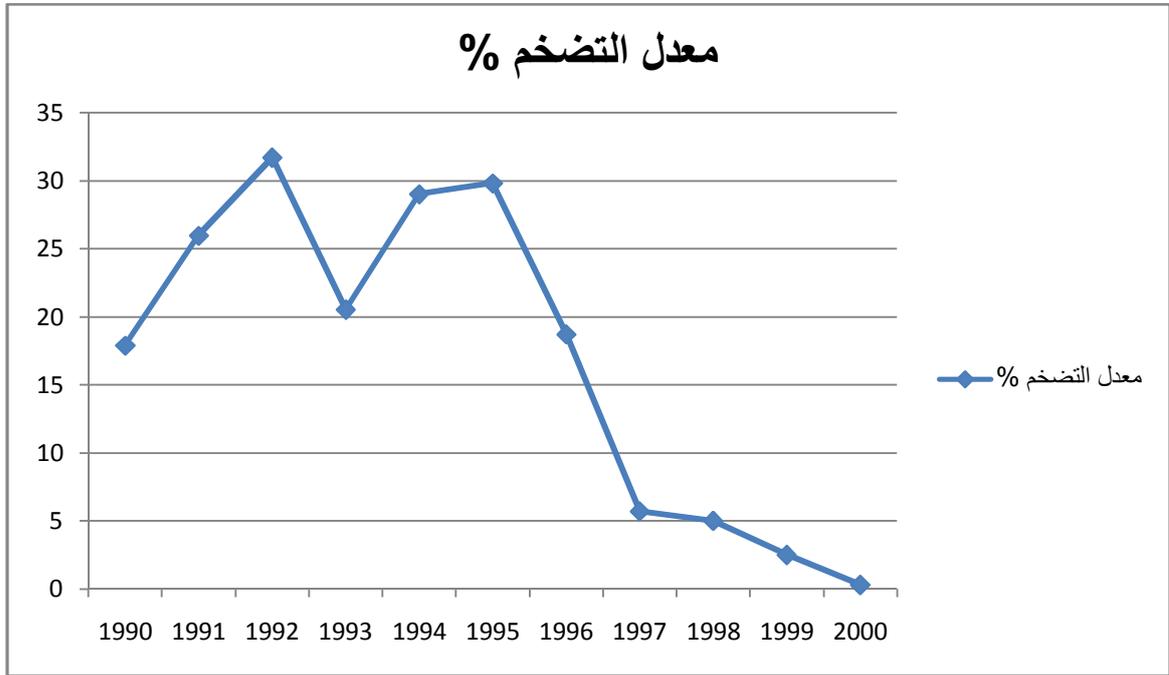
جدول رقم (III - 5) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم %	17.88	25.94	31.68	20.52	29	29.79	18.7	05.7	05	02.5	0.30

www.ons.dz

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات.

شكل رقم (III - 5) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-1) والشكل رقم (3-1)، نلاحظ أن الفترة 1990-1995 شهدت ارتفاعا في معدل التضخم كان أدها 17.88% سنة 1990 وأعلىها 31.68% سنة 1992، ويرجع هذا بشكل أساسي للتوجه الإقتصادي الجديد للجزائر نحو إقتصاد السوق، بعدها ترك برنامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية أثارا إيجابية على معدلات التضخم التي أخذت تتراجع من سنة إلى أخرى، فبعد أن كانت 29.79% سنة 1995 إنخفضت إلى 05% سنة 1998، وقد تزامن هذا الإنخفاض الواضح في معدل التضخم مع تحرير الأسعار

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

أين أصبحت أسعار معظم السلع الإستهلاكية والطاقة حرة بعد إلغاء الدعم عليها، كما تبني بنك الجزائر سياسة نقدية إنكماشية صارمة خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2000 خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي كان يسعى إلى تقليص نمو الكتلة النقدية.

أما سنة 2000 فقد شهدت أدنى معدل التضخم الذي بلغ نسبة 0.3% بعد تحرير الأسعار، ويرجع الفضل في ذلك إلى السياسة النقدية الإنكماشية المطبقة قبل سنة 2000، حيث تم في هذا الإطار بالإضافة إلى تحرير الأسعار رفع معدلات الفائدة، تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل العجز الموازي.

المرحلة الثانية: (2001-2014) تبني بنك

الجزائر خلال هذه الفترة سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامجي دعم الإنعاش والنمو الإقتصادي لتحقيق معدلات نمو إقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي :

جدول رقم (III - 6) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

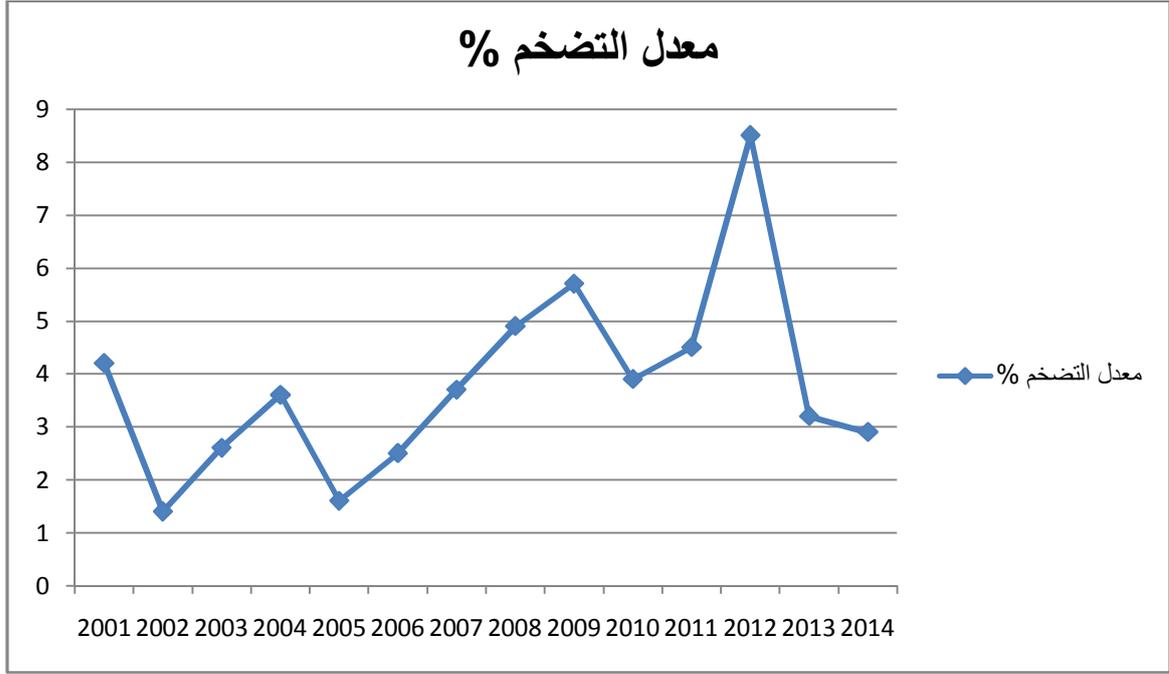
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	04,2	01,4	02,6	03,6	01,6	02,5	03,7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	04,9	05,7	03,9	04,5	08,5	03,2	02,9

www.ons.dz

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

شكل رقم (III - 6) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب على معطيات الجدول رقم (2-3) باستخدام برنامج (Excel 2007)

من خلال الجدول رقم (2-3) والشكل رقم (2-3)، نلاحظ أن الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2012 مغايرة تماما للفترة السابقة، فقد أخذت معدلات التضخم في الإرتفاع إلى أن بلغت 8.5% سنة 2012 بسبب الزيادة الكبيرة في نم الكتلة النقدية M2 الذي تسبب فيه زيادة صافي الأصول الأجنبية، كما تزامنت هذه الفترة مع تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ كل من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو الإقتصادي، اللذان أثرا بشكل واضح على زيادة الطلب الكلي والتضخم، هذا وقد ساهمت زيادة الأجور هي الأخرى في إرتفاع الأسعار كما يمكن إرجاع هذا الإرتفاع في معدل التضخم إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل بنسبة كبيرة في تركيب مؤشر أسعار الإستهلاك، والتي إرتفعت أسعارها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى زيادة مرونة الإستيراد المرتفع للطلب على سلع الإستهلاك وإنتقال التضخم المستورد من الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر.⁶⁷

أما عن سنتي 2013 و2014 فقد بلغ معدل التضخم فيهما 3.2% و2.9% على التوالي أي أن معدل التضخم تراجع خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2012 التي كان فيها معدل التضخم 8.9%، هذا التراجع الواضح في معدل التضخم يعكس التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر التي أصبح هدفها النهائي إستهداف التضخم المعدل المستهدف هو 3% الذي تعزز بالأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الذي اعتبر استقرار الأسعار هدفاً نهائياً وله الأولوية ويتطلب تحقيقه توفير كل الوسائل الملائمة، فقام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير من أجل المتابعة الصارمة لمسار التضخم، وبناء على الإشارات

⁶⁷ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص46.

المتعلقة بتوجه التضخم يقوم بنك الجزائر بتقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر وذلك بتعديل السياسة النقدية على النحو الذي يضمن العودة إلى الهدف خلال فترة معقولة، وهذا مايعكسه معدل التضخم لسنتي 2013-2014.⁶⁸

المبحث الثالث :

تقييم فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم خلال الفترة (2000-2013)

أدى التراكم المستمر في احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 الى زياده الأصول الأجنبية الصافية لبنك الجزائر التي اصبحت تساهم بشكل كبير في التوسع النقدي، نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة. وإستدعى هذا الوضع من بنك الجزائر تنفيذ سياسة نقدية تساهم في الحد من فائض السيولة وتحافظ على استقرار الأسعار من خلال تدخله في السوق النقدية وخارجها بعدة أدوات نقدية. سنحاول من خلال من خلال هذا المبحث تقييم مدى فعالية أهداف أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم، وذلك من خلال معالجة المطالبين التاليين :

المطلب الاول : تقييم أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر

لقد حمل الأمر الرئاسي 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض خلال فترة الدراسة، عدة تعديلات على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بأوامر رئاسية، آخرها الأمر 10-04 في مواده المعدلة، تطورا جديدا في الأهداف النهائية السياسة النقدية وفي توجهاتها المستقبلية.

أولا : الأمر 10-04 والأهداف النهائية السياسة النقدية في الجزائر

حددت المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية، بحيث أبقى هذا الأمر على نفس مهمة بنك الجزائر التي نصت عليها المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، تتعدد هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل هدف تحقيق معدل نمو إقتصادي منتدئ منتظم في المقام الأول.

لقد تميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب هذه المادة بالتعدد والتضارب فيما بينها، كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع إستقرار الأسعار، وعدم اعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.⁶⁹

⁶⁸ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص150.
⁶⁹ بل عزوز بن علي وطيبة عبدالعزيز، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، 2008، ص33.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

وفي المقابل، اولى الأمر 10-04 أهمية كبيرة لإستقرار الأسعار بإعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية، بحيث أعطى لهذا الهدف الأولوية، إلا أنه أبقى على الأهداف الأخرى دون تغيير، وبالرغم من هذا التطور النوعي والإيجابي الملاحظ على اهداف السياسة النقدية، إلا أنه يتطلب ان يكون هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة النقدية لبنك الجزائر خاصة في ظل توجهه نحو استهداف التضخم.⁷⁰

والمفروض أن يكون تحقيق الإستقرار في الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية ابتداء من سنة 1990 خاصة خلال الفترة 2000-2013، التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت إرتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي، لذا يجب أن يبقى إستقرار الأسعار الهدف الأساسي للسياسة النقدية، لأنه في ظل إنعدام الإستقرار لا يمكن الحديث عن نمو سريع للإقتصاد.

وإذا تساءلنا عن مدى فعالية بنك الجزائر في تحقيق الأهداف النهائية على الأقل هدف إستقرار الأسعار، لسياسته النقدية التي حددتها المادة 03-11 او الأمر 10-04، وانطلاقا من التحليل السابق حول تطور معدلات التضخم، فإن الإرتفاع الملحوظ لتطور الأسعار يجعل السياسة النقدية غير فعالة في هدف استقرار الأسعار خلال فترة الدراسة.

إذا كانت السياسة النقدية فعالة عندما يكون هدف إستقرار الأسعار الهدف الوحيد لها، فإن تمكين بنك الجزائر هدف واحد (هدف إستقرار الأسعار) من شأنه أن يزيد من فعالية سياسته النقدية خاصة إذا كان الإقتصاد الوطني لا يزال يمر بمرحلة انتقالية.

ان عدم وضوح واستقرار العلاقة بين نمو M1 و M2 ومعدل التضخم، روجي لا يعبران عن الهدف الوسيط للملائم السياسة النقدية لتفسير تغير مستوى الأسعار، لذا إعتبر بنك الجزائر إبتداء من سنة 2001 القاعدة النقدية هدف وسيط للسياسة النقدية، بإعتبار أن صافي الأصول الأجنبية أصبح يلعب الدور الرئيسي في توسيع السيولة في الإقتصاد الوطني، بحيث تجاوز صافي الأصول الأجنبية لمع M1 إبتداء من سنة 2001 ولمع M2 إبتداء من سنة 2005.

إن التحديد الدقيق لمهمة بنك الجزائر المتمثلة في إستقرار الأسعار فقط، يعطي فعالية أكبر لسياسته النقدية، وهو ما لم يدرج في قانون النقد والقرض 09-10 والأوامر المعدلة له حتى تضمن فعالية أكبر للسياسة النقدية خاصة في ظل التوجه نحو استهداف التضخم.⁷¹

⁷⁰ طيبة عبدالعزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم إحتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مرجع سابق، ص29.
⁷¹ بوكرشاوي إبراهيم، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الدول النامية دراسة لتجارب دولية مع الإشارة للإقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص علوم مالية، يحيى فارس المدينة، 2016-2017.

ثانياً: محاولة التوجه نحو سياسة إستهداف التضخم

يمكن ان نميز بين توجهين مختلفين للسياسة النقدية التوسعية خلال الفترة 2001 - 2011، يمتد التوجه الأول من 2001 إلى 2005، حيث حاولت السلطة النقدية اتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكيف والتوسع، يهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الإقتصادي والتشغيل وفق معدل التضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي، وبلغ هذا المستوى من التضخم في الفترة الثالثة، ويدل هذا التوجه على تراجع نمو M2 من 22.2% سنة 2001 إلى 15.6% سنة 2003 ثم إلى 10.7% سنة 2005.

أما التوجه الثاني، تميز بإتباع سياسة للتوسع الصريح خلال الفترة 2006-2011، بإستثناء سنة 2009 (الأزمة المالية العالمية)، حيث معدل نمو M2 خلال هذه الفترة 18.3% قصد تحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة، حيث تزامن هذا التوجه تطبيق برنامج دعم النمو الإقتصادي وبدأ بنك الجزائر في التخلي عن هذه السياسة في سنتي 2012 و 2013 حيث قلص معدل نمو M2 الذي بلغ 8.4% في سنة 2013.

لقد سبق توجه بنك الجزائر نحو استهداف التضخم وضع إطار تنظيمي يتضمن وسائل السياسة النقدية في سنة 2009، وهذا تماشياً مع التطورات التي حدثت على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقب أزمة الرهن العقاري سنة 2008، وعليه أصدرت السلطة النقدية النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها، وقد حدد هذا النظام عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر السوق النقدية وخارجها.

لقد تعزز هذا الاطار العملياتي للسياسة النقدية بالأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، واعتبر استقرار الأسعار هدفاً نهائياً للسياسة النقدية وله الأولوية، بحيث يتطلب تحقيقه توفير كل الوسائل الملائمة لذلك، فقام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ التضخم على المدى القصير فضلاً عن تحديده للأهداف الوسيطة.

واعتبر بنك الجزائر أن سنة 2011 هي أول سنة لإدارة سياسته النقدية بسياسة إستهداف التضخم، إلا أن هذا التوجه في الحقيقة لا يعتبر إستهدافاً للتضخم بقدر ما يكون إعتباره مدخل تجريبي للتنبؤ بمعدلات التضخم في ظروف تتميز بتغيرات إقتصادية دولية لها تأثير بالغ على أداء الإقتصاد الوطني، دفعت هذه العوامل بنك الجزائر إلى محاولة التنبؤ بمعدلات التضخم والأهداف الوسيطة في الأجل القصير، وإقتراح أدوات السياسة النقدية التي تضمن تحقيق ذلك.⁷²

⁷² بوكرشاوي إبراهيم، فعالية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الدول النامية دراسة لتجارب دولية مع الإشارة للإقتصاد الجزائري، نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني : فعالية أدوات بنك الجزائر في الحد من التضخم

إن بروز صافي الأصول الأجنبية كمصدر رئيس للتوسع النقدي في الجزائر ضاعف من تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية وخارجها لإمتصاص فائض السيولة ابتداء من سنة 2002 والحفاظ على إستقرار الأسعار.

كانت الإصلاحات التي إعتمدها الجزائر في القطاع المالي والمصرفي ابتداء من 1990 تهدف إلى زيادة الإعتماد على قوى السوق من خلال إعطاء الجهاز المصرفي مهمة التخصيص الأمثل للموارد المالية، لذا كان من الضروري إدخال عدة إصلاحات جذرية مست الجانب النقدي، تمثلت في التحول إلى إستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة القائمة على إعتبرات السوق.

وعرفت أدوات السياسة النقدية مرحلة تحول تدريجية نحو إستخدام الأدوات غير المباشرة لتعقيم إحتياطات الصرف الأجنبي سواء تعلق الأمر بأداة إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو الإحتياطي النقدي الإلزامي، وإستحداث أدوات جديدة لإمتصاص فائض السيولة ابتداء من سنة 2002.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية بداية سنة 2002 جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة، وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوماً ابتداء من سنة 2001. حيث تعتبر سنة 2000 آخر سنة تم فيها إعادة التمويل ب 170,5 مليار دينار، وعندها تراجع معدل الخصم من 06% إلى 04% في سنة 2004 ليستقر عند هذه النسبة إلى غاية 2011.⁷³

وإن الوضعية المالية للخزينة العمومية خلال فترة الدراسة تعيق تطبيق هذه الأداة نظراً لما تتمتع به من فائض سيولة، وتتحدد فعالية هذه الأداة بوجود معاملات واسعة النطاق على السندات العمومية من حيث الحجم والتداول، فبلغت قيمة هذه السندات المصدرة عن طريق المناقصة في السوق النقدية 556,2 مليار دينار في سنة 2011 مقارنة ب 285,5 مليار دينار في سنة 2008، وتعتبر هذه المبالغ ضئيلة مقارنة بحجم فائض السيولة المصرفية في السوق النقدية الذي بلغ 2845,1 مليار دينار في سنة 2011، مما يجعل هذه الأداة غير فعالة في إمتصاص فائض السيولة.

بدأ تطبيق أداء الإحتياطي النقدي الإلزامي في إدارة السياسة النقدية في أواخر 1994 في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية، وقدر معدل الإحتياطي الإلزامي سنة 2000 ب 05% ثم تم تخفيضه إلى 03% في ماي 2001 وبعد ظهور فائض السيولة تم رفعه إلى 06,5% في ديسمبر 2002 ليصل إلى 12% في ماي 2013 بهدف تقليص هذا الفائض. من خلال التحليل السابق يمكن القول أن هذه الأداة تساهم بشكل فعال في إمتصاص الفائض من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر.

⁷³ بوكرشاوي إبراهيم، فعالية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الدول النامية دراسة لتجارب دولية مع الإشارة إلى الإقتصاد الجزائري، نفس المرجع السابق.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر

اضطر بنك الجزائر إلى اللجوء إبتداءً من أفريل 2002 إلى إستعمال أدوات جديدة تعمل على إمتصاص فائض السيولة الذي أصبح هيكليا، لكي تدعم الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، من بينها أداة إسترجاع السيولة لسبعة أيام (منذ أفريل 2002) ولثلاثة أشهر (منذ أوت 2005) ولستهة أشهر (منذ جانفي 2013).

وتمكن بنك الجزائر من تخفيض ما قدره 129,7 مليار دينار من فائض السيولة في ديسمبر 2002، لتصل عملية إمتصاص السيولة إلى 500 مليار دينار في ديسمبر 2005، وأصبحت هذه الأداة فعالة في إطار عدم لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وقام بنك الجزائر ابتداءً من سنة 2009 لتثبيت المبلغ الإجمالي لإسترجاه السيولة في حدود 1100 ميار دينار سنويا و 1350 مليار دينار سنويا في 2013.

وأدخل بنك الجزائر أداة أخرة لإمتصاص فائض السيولة تمثلت في تسهيلة الودائع المغلة للفائدة (هي ودائع لدى بنك الجزائر على مدى يوم واحد، مصنفة على بياض وبمبادرة من البنوك) ابتداءً من جوان 2005، يتم مكافئتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر، وتساهم هذه الأداة في إمتصاص فائض السيولة بنسبة تزيد عن 40% من إجمالي فائض السيولة، فإنقلت فوائض السيولة الموظفة من طرف البنوك في هذه التسهيلة من 1016,8 مليار دينار في ديسمبر 2010 إلى 1258 مليار دينار في ديسمبر 2011.

كما إستخدم بنك الجزائر على نطاق واسع خلال الفترة 2000-2013 أداة أخرى لإمتصاص السيولة من خلال نقل ودائع الخزينة العمومية (الحساب الجاري وصندوق ضبط المواد) من البنوك إلى بنك الجزائر، وأدت هذه الوضعية إلى جعل الخزينة العمومية دائن إضافي للجهاز المصرفي إبتداءً من سنة 2004 بحيث بلغ صافي القروض إلى الحكومة 20,6 مليار دينار في هذه السنة، وتضاعفت ودائع الخزينة ادى بنك الجزائر من 156,4 مليار دينار في سنة 2000 إلى 5458,4 مليار دينار في سنة 2011.⁷⁴

⁷⁴ بوكرشاوي إبراهيم، فعالية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الدول النامية دراسة لتجارب دولية مع الإشارة إلى الإقتصاد الجزائري، نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال تطرقنا لتحليل ظاهرة التضخم في هذا الفصل، فنلاحظ أن الجزائر عانت من موجات تضخمية ترجمت بالإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. بحيث هناك بعض المؤشرات التي يمكن إستخدامها للحكم من أن الإقتصاد الجزائري يشهد إرتفاع في الأسعار، وبذلك هي عدة أنواع من الأرقام القياسية منها: الرقم القياسي لأسعار المستهلك والمخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي. ويمكن قياس الفجوة التضخمية عن طريق معيار فائض الطلب، أو عن طريق معامل الإستقرار النقدي، ومن خلال هذين المعيارين فإن الإقتصاد الجزائري عانى من ضغوط تضخمية في أغلب سنوات تطوره، وذلك بسبب إختلال العلاقة بين معدل النمو السنوي لكمية النقود ومعدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومع استمرار النقود بالزيادة بطريقة سريعة وغير طبيعية وبمعدلات تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ارتفعت قوى الطلب المحلي على السلع والخدمات في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي بمقابلة الزيادة في حجم الطلب مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الإرتفاع.

ومن خلال التطرق إلى مسار السياسة النقدية خلال فترة الدراسة، اتضح معالم السياسة النقدية بصور قانون 90 - 10 المتعلق بتلنقد والقرض، حيث أدخلت من خلاله السلطات الجزائرية تغييرات جذرية على السياسة النقدية من خلال منح الإستقلالية لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدي.

الخاتمة :

ان تشخيص تجربة الجزائر في الحد من ظاهرة التضخم عن طريق السياسة النقدية التي انتهجتها الدولة خلال الفترة الممتدة من 1990 الي 2014 تزامنت مع متطلبات التنمية خصوصا بعد التوجه الي اقتصاد السوق الذي دفع الي القيام باصلاحات اقتصادية هيكلية و تطبيق برامج تنموية للاستجابة لمتطلبات العولمة و التطورات الخارجية التي يشهدها العالم ساعية في نفس الوقت الي أن تتوافق مع التحديات الداخلية و الامكانيات المتاحة خاصة ميزة الربح التي يمتاز بها الاقتصاد الجزائري و في ظل التغيرات و الاضطرابات الاقتصادية كانخفاض سعر البترول , دفع الجزائر الي انتهاج سياسة نقشفية كالحد من الواردات لتقليص فائض الطلب علي بعض السلع من أجل الحفاظ علي مستوي ملائم لسعر الصرف و تنشيط الاستثمار الوطني و الأجنبي , و من خلال البحث و نتائج الدراسة يمكن القول أن فعالية السياسة النقدية تبقي محدودة ترجع أسبابها بشكل كبير الي وجود فائض نقدي غير مستغل و سياسة الاقراض في دعم الخواص مقارنة مع القيمة الحقيقية للاستثمار و الانتاج , اضافة الي سياسة الانفاق الحكومي في دعم المواد الأساسية و زيادة الأجور . و بالاعتماد علي مؤشرات التضخم يمكن القول أن معدلات التضخم لم تعرف ثباتا و هذا يدل علي أن السياسة النقدية هي موجهة علي المدى القصير حيث تتبع استراتيجية استهداف معدل كمي محدد للتضخم كاستهداف مباشر لم تحافظ علي استقرار الأسعار في الأجل الطويل و من جهة اخري تعدت معدلات التضخم بشكل متكرر معدلاتها المستهدفة بصفة متكررة, ترجع الي عدم وجود علاقة مستقرة بين معدل التضخم المستهدف و فعالية أدوات السياسة النقدية مقارنة بنظام سعر الصرف الغير مرن , و لهذا فان نجاح السياسة النقدية يجب أن يضمن تمتع البنك المركزي بالاستقلالية التامة و المرونة المطلوبة مصحوبا بسياسة مالية تتمتع بتوزيع أفضل للنفقات العامة و سياسة سعر صرف تسمح باستعادة القدرة الشرائية للعملة الوطنية , و من أجل الوصول الي استراتيجية استهداف التضخم علي المدى البعيد نقترح ما يلي :

- 1- لا بد من الاعتماد علي أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة و تعزيز المصدقية و الشفافية فيها
- 2- اعطاء الاستقلالية التامة للبنك المركزي و تشكيل هيئة مكلفة بمسائلته و مراقبة تطور معدلات التضخم
- 3- لا بد من تصميم نموذج لسياسة نقدية و سياسة مالية يعمل في مجال واحد و يضمن استهداف معدلات تضخم فعلية
- 4- اتخاذ الاجراءات و التدابير المتعلقة بمعالجة الفجوة التضخمية و ذلك عن طريق تفعيل العرض الكلي بزيادة القدرة الانتاجية مقارنة بالطلب الكلي
- 5- يجب الابتعاد عن التمويل التضخمي الناتج عن العجز في ميزانية الحكومة و جمود الجهاز الانتاجي
- 6- لا بد من الفهم الصادق و الدقيق للمشكلة التضخمية في الجزائر و التي ترجع الي اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

المخلص :

تعد سياسة إستهداف التضخم أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية بهدف تحقيق الأسعار. ومن هذا المنطلق يعد تحولاً ضمناً إذا ما عرفنا أنه يمثل الانتقال من استهداف لعرض النقد بمفاهيمه المختلفة وذلك باستهداف سعر الصرف إلى استهداف التضخم نفسه باستخدام أدوات السياسة النقدية، وقد اتبعت العديد من البلدان هذه السياسة منذ فترة التسعينات.

وتضمنت هذه الدراسة تحليل واقع تطبيق هذه السياسة و تطبيقاتها في الاقتصاد الجزائري الذي شهد ارتفاعات في معدلات التضخم وصلت إلى مستويات كبيرة، وإرتفاع في حجم الإصدار النقدي و تدهور كبير في سعر صرف الدينار الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن عدم توفر شروط تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري حال دون تطبيقها، و لكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل على مراحل، على أن يسبق ذلك تدليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة.

الكلمات المفتاحية السياسة النقدي، التضخم.

The Abstract :

The policy of targeting inflation is newly style for the management of monetary policy in order to achieve stability in prices. According to this point of view it is a shift from targeting money supply depending upon exchange rate targeting to inflation targeting itself using the tools of and monetary policy. This policy has been followed by many countries since the nineties

This study try to analyse and evaluate the reality of the application of this policy in the Algeria economy, which face sharp rises in inflation rates reached a level of hyperinflation, and a rise in the volume of cash version and a significant deterioration in the exchange rate of the Algeria dinar.

One of the main findings of this study is the lack of the conditions for the application of this policy in the Algeria economy prevented the application of it now, but this technique can be

adopted in the management of monetary policy in the future after overcoming the difficulties facing the application of this policy.

Key words : Monetary policy, Inflation.

❖ المراجع باللغة العربية

➤ الكتب :

- 1- عباس كاظم الدعيمي، السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأموال المالية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.
- 2 - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار فداء للنشر، 2006.
- 3 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006.
- 4 - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية، وإستقلالية البنك المركزي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.
- 5 - حسين بن سالم الزبيدي، التضخم والكساد، الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009.
- 6 - محمد زكي الشافعي، مقدة في النقود والبنوك، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، 1990.
- 7 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، بن عكنون-الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية-الساحة المركزية، 2008.
- 8 - محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، الإقتصاد الكلي، جامعة الزرقاء الأهلية، دار المسيرة للنشر والطباعة.
- 9 - عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- 10 - شهاب مجدي محمود، الإقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- 11 - رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986.

➤ الرسائل الجامعية :

- 1 - بقلق ليلي إسمهان، آية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية دراسة قياسية، أطروحة لنيل شخادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2014-2015.
- 2 - فيصل راييس، التغيرات في الحسابات الجارية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 1989-2014، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، 2012-2013.

- 3- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- 4- تيجاني بالقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة على نموذج مفتوح لإستبعاد أثر لتضخم على القوائم المالية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2005-2006.
- 5- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي في ظل العولمة (تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح)، أطروحة لميل شهادة دكتوراه في علوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 6- تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، 2003.
- 7- بن البار محمد، أثر تلسياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2016-2017.
- 8- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض المقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 9- وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم (دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)، رسالة لنيل شخادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
- 10 - دبات أمينة، السياسة النقدية وإستهداف التضخم بالجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة تلمسان، 2014-2015.
- 11 - أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 12 - صافا محمد، أثر التضخم على الإقتصاد (دراسة إقتصادية وقياسية حالة الجزائر 1962-2007)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التكامل الجهوي، جامعة السانبا-وهران، 2009-2010.
- 13 - بن يخلف كمال، السياسات النقدية والمالية ومشكل التضخم حالة الإقتصاد الجزائري، رسالة لميل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

- 14 - بوكرشاوي إبراهيم، فعالية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الدول النامية دراسة لتجارب دولية مع الإشارة للإقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص علوم مالية، جامعة يحيى فارس-المدية، 2016-2017.
- 15 - يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية غي تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2015-2016.
- 16 - بوشوشة فاطيمة ودلاس زهرة، السياسة النقدية وإشكالية التوازن الإقتصادي الهام في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة سعيدة، 2015-2016.
- 17 - خضرة عثمانية و خولة سراج، تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة تبسة، 2015-2016.
- 18 - علواني عمر و رزق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي، ملحقة مغنية-جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
- 19 - قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض المقدي حالة الجزائر، مذكرة لميل شهادة ماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016.

➤ المجالات :

- 1 - طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم إحتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000، 2011)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2004، 29.
- 2 - بل عزوز بن علي وطيبة عبدالعزيز، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، 2008، ص33.

❖ المراجع باللغة الفرنسية

- 1 – John Maynard Keynes, Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI, Traduit de l'anglais par Jean-de Lagenrage, Paris, Editions paylot, 1942, p 117.
- 2 – Jacques leçailon, Analyse Macro-économique, Editions Cujas, Paris, 1969. P230 – 231.

❖ المواقع الإلكترونية :

- 1- Office National des Statistiques : <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>.
- 2- -World Bank, World Development Indicators :
<http://data.albankaldawli.org/country/ageria?view=chart>.
- 3- Banque d'Algerie, www.bank-of-algeria.dz : les rapports annuels de la banque sur le site :
<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.